الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

منظمـــــــة العمـــــــل الدوليـــــة

التقريران الثاني والثالث (مقتطفات)

ثانياً ـ إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية

ثالثاً ـ مؤشرات أسعار الاستهلاك

المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل

جنيف، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر – ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

مكتـب العمـــل الدولـــي جنيـف

منظمـــــــة العمـــــــل الدوليـــــة

التقريران الثاني والثالث (مقتطفات)

ثانياً ـ إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية

ثالثاً ـ مؤشرات أسعار الاستهلاك

المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل

جنيف، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر – ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

مكتـــب العمـــل الدولـــي جنيـف

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية ٢٠٠٣

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن أو ترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف CH-1211 Geneva 22, Switzerland. والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات.

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية .لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

.

ILO Publications,
International Labour Office
CH-1211 Geneva 22, Switzerland

وسوف ترسل مجانا قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه.

Imprimé par le Bureau international du Travail, Genève, Suisse

طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

التقرير الثاني (مقتطف)

إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية

(لا تحوي هذه الوثيقة سوى ترجمة لجدول المحتويات ومقدمة التقرير ومشروع قرار بشأن إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية ، حيث لا يتوفر النص الكامل للتقرير إلا بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية)

فهرس

الصفحة

ترجمة جدول المحتويات 1

مقدمة 5

الملحق الأول – مشروع مقترحات من أجل قرار بشأن

إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية 9

المحتويـــات

١- **مقدمـة**

معلومات أساسية تاريخية

أنشطة المنظمات الأخرى

مسوغات اعتماد توصيات جديدة

هيكل التقرير

٢- **الأهداف ومجالات الاستخدام**

مؤشر أسعار الاستهلاك

تحليل الرفاهة

الحسابات الوطنية

تقييم السياسات الحكومية

أنواع أخرى من التحليل

الطلب الاستهلاكي وبحوث السوق

مجالات استخدام خاصة أخرى

استنتاجات

٣- **دخل الأسرة المعيشية**

مقدمة

الإطار المفاهيمي

التعريف العملي

الدخل من العمل بأجر

الدخل من العمل للحساب الخاص

الدخل من الملكية

الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية خدمات لاستهلاكها الخاص

التحويلات

التحويلات الجارية المتلقاة (نقداً وسلعاً)

التحويلات الجارية المتلقاة (خدمات)

أرباح الشركات القابضة

الاستثناءات

التجميع

الملحق ١

الملحق ٢

٤- الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية

المفاهيم والتعاريف الأساسية

توقيت الاستهلاك

الانفاق الاستهلاكي

الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة والمسكن الذي يشغله مالكه

نهج الحيازة

نهج الدفع

نهج الاستهلاك

الاستنتاجات

التعاريف العملية

السلع المشتراه من السوق والسلع المنتجة ذاتياً أو المتلقاة كدخل عيني

السلع المتلقاة كتحويلات من خارج الأسرة المعيشية

الخدمات المشتراه من السوق

الانتاج الذاتي للخدمات

الخدمات المتلقاة كتحويلات من الأسر المعيشية الأخرى ومن المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسرة المعيشية ومن الحكومة

قضايا أخرى

انفاق الأسر المعيشية

الاستثناءات

الانفاق التجاري

الانفاق الاستثماري

المرفق ٣

٥- قضايا القياس

الوحدة الاحصائية

الأسرة المعيشية

العائلة

التسلسل الهرمي للوحدات

التغطية

وصف الأسرة المعيشية

عضوية الأسرة المعيشية

رب الأسرة أو الشخص المرجعي

الفترة المرجعية

٦- مصادر إحصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية

استقصاءات إحصاءات الدخل والانفاق

أساليب جمع البيانات

اختيار المستجيبين

تسجيل البيانات

أساليب إضافية

النطاق

تصميم الاستقصاء

تصميم العينات

التواتر

مصادر أخرى لإحصاءات الدخل

استقصاءات المؤسسات/ المنشآت

المصادر الإدارية

الجمع بين المصادر

٧- التصنيف والتقدير والتحليل والنشر

التصنيف

أساليب التقييم

الدخل العيني (السلع والخدمات) والتحويلات والانتاج الذاتي (السلع)

المسكن الذي يشغله مالكه

السلع المعمرة

التحويلات الاجتماعية العينية

التقدير

التحليل

النشر

٨- الأنشطة الأخرى

ثبت المراجع

مرفق

١ - مقدمــة

معلومات أساسية تاريخية

١- كانت احصاءات ظروف معيشة وعمل العمال وأسرهم موضع إهتمام منظمة العمل الدولية منذ تأسيسها في عام ١٩١٩. وفي هذا الصدد، اعتمدت عدة مؤتمرات دولية سابقة لخبراء إحصاءات العمل قرارات بشأن استقصاءات إنفاق الأسر واستقصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية. وقد شملت القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الأول لخبراء احصاءات العمل (مكتب العمل الدولي، ١٩٢٦) والمؤتمر الدولي السابع لخبراء إحصاءات العمل في عام ١٩٤٩ (مكتب العمل الدولي، ١٩٥١) والمؤتمر الدولي الثاني عشر لخبراء إحصاءات العمل في ١٩٧٣ (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٠). ويتناول هذا القرار الأخير الذي لا يزال سارياً أهداف وتواتر ونطاق استقصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية؛ تنظيم الاستقصاءات؛ وحدات جمع البيانات؛ المفاهيم والتعاريف الأساسية للدخل والإنفاق الاستهلاكي؛ المنهجية الأساسية؛ التصنيفات؛ جدولة وتقييم النتائج.

٢- وفي موازاة هذا العمل، نظر المكتب كذلك في عدة مناسبات في إجراء استقصاءات الإنفاق الاستهلاكي في سياق نشاطه بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك. والقرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثاني لخبراء إحصاءات العمل (١٩٢٥) والمؤتمر الدولي السادس لخبراء إحصاءات العمل (١٩٤٧) والمؤتمر الدولي العاشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٦٢) والمؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٨٧) تقر بأهمية استقصاءات إنفاق الأسر المعيشية من أجل اشتقاق عوامل الترجيح لجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك. ويوصي القرار الصادر عن المؤتمر الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل بأن تكون هذه الاستقصاءات، في حدود الموارد المتاحة، ممثلة لحجم الأسر المعيشية ومستوى الدخل والموقع الإقليمي والمجموعة الاجتماعية الاقتصادية وأي عوامل أخرى قد تتصل بأنماط إنفاق الأسر المعيشية (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٠).

٣- وقد أصدر المكتب كذلك سلسلة من المطبوعات تشمل المواصفات المنهجية ونتائج الاستقصاءات الوطنية المتصلة بدراسات معيشة الأسرة واستقصاءات ميزانية الأسرة واستقصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية (مكتب العمل الدولي ١٩٦١ أ، مكتب العمل الدولي ١٩٦١ ب، مكتب العمل الدولي ١٩٩٢، مكتب العمل الدولي ١٩٩٥). وبالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بدراسات معيشة الأسرة ومؤشرات أسعار الاستهلاك، هنالك أيضاً قراران بشأن نظام متكامل لاحصاءات الأجور وقياس الدخل من العمل، اعتمدهما على التوالي المؤتمر الدولي الثاني عشر لخبراء احصاءات العمل في عام ١٩٧٣ والمؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء احصاءات العمل في عام ١٩٩٨ (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٠).

أنشطة المنظمات الأخرى

٤- شاركت وكالات دولية وإقليمية أخرى بدورها في وضع وتشجيع المعايير في مجال إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية فضلاً عن دعم تطبيقها (الأمم المتحدة ١٩٦٤، إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالأمم المتحدة ١٩٨٩). وفي عام ١٩٩٤، وبالنيابة عن الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى، رعى المكتب الإحصائي في اللجنة الأوروبية عملاً قدمت نتائجه في دراسة بعنوان "إحصاءات توزيع دخل الأسرة المعيشية واستهلاكها ومدخراتها" (Franz et al., 1998). وكانت هذه الدراسة مراجعة للمباديء التوجيهية التي صدرت سابقاً عن الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (الأمم المتحدة ١٩٧٧). وأصدر المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي كتيباً عن استقصاءات ميزانية الأسرة المعيشية، EUROSTAT HBS (EU-HBS, 1997) ، ومشروع كتيب عن استقصاءات الدخل، ومشروع

كتيب المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عن قياس الدخل (EU-SILC 2002). ونشر البنك الدولي دليلاً من ثلاثة أجزاء بشأن إجراء استقصاءات الأسرة المعيشية متعددة الأغراض تقوم على تجاربه المستمدة من استقصاءات قياس مستويات المعيشة (البنك الدولي، ٢٠٠٠).

٥- وبذلت كذلك جهود على المستوى الوطني في البلدان النامية لوضع إطار من أجل إصدار إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية لديها. وعلى سبيل المثال، نشر المكتب الأسترالي للإحصاءات " إطاراً مؤقتاً لدخل الأسرة المعيشية واستهلاكها وادخارها وثروتها" كتصميم مفاهيمي لإصدار الإحصاءات المتصلة بالرفاهة الاقتصادية للأسرة المعيشية (ABS, 1995).

٦- وكان هنالك بعض الأعمال الجديدة كذلك على المستوى الدولي فيما يتصل بالمعايير في إحصاءات الدخل. وأصدرت مجموعة كانبيرا المعنية بإحصاءات دخل الأسرة المعيشية (مجموعة كانبيرا) تقريراً نهائياً (Canberra Group, 2001) يتضمن مباديء توجيهية عن إحصاءات توزيع الدخل.

مسوغات اعتماد توصيات جديدة

٧- إن المعايير الدولية التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثاني عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ١٩٧٣ بشأن استقصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية باتت الآن عتيقة ولم تعد تستوفي غرضها الأصلي. وهناك بالتالي حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية دولية جديدة من أجل إصدار إحصاءات الإنفاق والدخل.

٨- وهناك إقرار قديم العهد بأن الإحصاءات عن الإنفاق الاستهلاكي هي في حالات كثيرة المقياس المفضل لمستويات المعيشة. وتستخدم النظم الإحصائية في البلدان النامية بصورة خاصة هذه الإحصاءات لتحليل الفقر والتفاوت والاستبعاد الاجتماعي. وبالنظر إلى انتشار العمل للحساب الخاص والأنشطة الاقتصادية غير النقدية في هذه الاقتصادات، لا يمكن استخدام إحصاءات الدخل إلا استخداماً محدوداً فقط. ومع ذلك وبصرف النظر عن الجهود المذكورة أعلاه، لم يتحقق الكثير على المستوى الدولي لوضع معايير من أجل إحصاءات الإنفاق الاستهلاكي، ولا سيّما لاستخدامها في البلدان النامية ولجمع مؤشر أسعار الاستهلاك.

٩- وعلى الرغم من أن الوكالات الأخرى كانت نشطة على الصعيدين الدولي والوطني في مجال إحصاءات الدخل على حد ما جرت دراسته أعلاه، فإن نهجها كانت موضوعة بشواغل مرتبطة بمجالات ومواضيع محددة.

١٠- وكان مجلس إدارة مكتب العمل الدولي قد استند إلى كل ما تقدم للدعوة إلى اجتماع لخبراء إحصاءات العمل في جنيف من ٢٢ إلى ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١، وعلى جدول أعماله بندان: إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية ومؤشرات أسعار الاستهلاك. وقد حضر الاجتماع خبراء حكوميون وخبراء عينتهم مجموعتا أصحاب العمل والعمال في مجلس الإدارة. كما حضر الاجتماع مراقبون وممثلون عن منظمات حكومية دولية. وأعد المكتب تقريراً عن إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية (مكتب العمل الدولي ٢٠٠١ أ) شكل أساساً لمناقشة البند الأول من جدول الأعمال. وقد أخذت استنتاجات الاجتماع (مكتب العمل الدولي ٢٠٠١ ب) في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير. وأوصى الاجتماع بصورة خاصة أن يقدم المكتب إلى المؤتمر المذكور قراراً مراجعاً بشأن إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية.

هيكل التقرير

١١- بني التقرير في فصوله الثمانية على النحو التالي:

(أ) الفصل الأول (الفصل الحالي) يقدم معلومات أساسية ومسوغات وضع مشروع مقترحات من أجل مراجعة القرار بشأن إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية؛

(ب) الفصل الثاني يصف أهداف وأهم مجالات استخدام إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية؛

(ج) يناقش الفصل الثالث إطاراً مفاهيمياً وتعريفاً عملياً للدخل يحدد العناصر المكونة التي يتعين إدراجها في التعريف العملي والعناصر المكونة التي تندرج ضمن الإطار المفاهيمي ولكنها تستبعد من هذا التعريف لأسباب القياس، والإيرادات التي لا تعتبر دخلاً؛

(د) الفصل الرابع يعرض المفاهيم والتعاريف العملية ذات الصلة بالإنفاق الاستهلاكي وإنفاق الأسرة المعيشية، فيحدد المدفوعات التي تندرج في الإنفاق الاستهلاكي والمدفوعات المستبعدة من إنفاق الأسرة المعيشية؛

(هـ) الفصل الخامس يعالج قضايا القياس، من قبيل الوحدات الإحصائية والتغطية وسمات الأسرة المعيشية فضلاً عن الفترات المرجعية لجمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

(و) الفصل السادس يصف أساليب جمع البيانات من أجل إصدار إحصاءات الدخل وإحصاءات الإنفاق، ولا سيّما باستخدام استقصاءات الأسرة المعيشية؛

(ز) الفصل السابع يناقش مسائل التصنيف والتقييم، بما في ذلك تقييم وإصدار المجموعات الكلية، بالإضافة إلى التحليل والنشر.

(ح) الفصل الثامن يلقي الضوء على مجالات العمل الممكنة في المستقبل.

مشروع مقترحات من أجل قرار بشأن
إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية،

إن المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل،

.....

إذ يقر بالحاجة إلى مراجعة واستكمال التوصيات بشأن استقصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية الواردة في القرار الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٧٣)،

وإذ يعرب عن رغبته في تشجيع وضع واستخدام إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية على أسس سليمة، ورغبته كذلك في تشجيع التماسك في قياسها فضلاً عن تحسين نوعيتها وقابليتها للمقارنة على المستوى الدولي،

وإذ يذكر بالقرارين بشأن (أ) وضع نظام متكامل لإحصاءات الأجور، و(ب) قياس الدخل من العمل، المعتمدين على التوالي في المؤتمر الدولي الثاني عشر والمؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٧٣ و١٩٩٨)،

وإذ يقر كذلك، من باب الحرص على تعزيز تنسيق وتكامل المعايير الإحصائية الدولية، بأنه ينبغي للتوصيات الجديدة المتعلقة بإحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية أن تكون متسقة قدر الإمكان مع المعايير الإحصائية القائمة ذات الصلة، بما في ذلك تلك الموجودة ضمن نظام الحسابات الوطنية؛

يعتمد في هذا اليوم الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ القرار التالي:

الأهداف ومجالات الاستخدام

١ - تستخدم إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية كأساس لوصف وتحليل مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القضايا، بما فيها:

(أ) تحديد سلال السلع والخدمات فضلا عن الحصول على عوامل الترجيح وغيرها من المعلومات المفيدة لجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وتكلفة مؤشرات المعيشة ومؤشرات الغلاء المقارنة، وما إلى ذلك؛

(ب) تقييم مستوى وهيكل واتجاهات الرفاهة الاقتصادية للأسرة المعيشية من حيث توزيع الدخل/ الإنفاق الاستهلاكي بين الأسر المعيشية في شتى المجموعات الفرعية السكانية المعنية؛

(ج) جمع بعض مكونات تقديرات الحسابات الوطنية للتحقق من نوعية التقديرات الصادرة عن مصادر أخرى والتوفيق بين تقديرات الحسابات الوطنية والبيانات على المستوى بالغ الصغر؛

(د) صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(هـ) إجراء الدراسات عن العلاقة بين إحصاءات الدخل والإنفاق وشتى السمات الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والأسر المعيشية؛

(و) دراسة سلوك المستهلك بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية؛

(ز) وضع ورصد سياسات تتصل بالسياحة والتغذية والإسكان والهجرة والصحة.

٢ - وقد لا تستخدم شتى مجالات الاستخدام هذه على نحو متساو من مصدر وحيد، ومن الضروري في بعض الحالات الجمع بين الإحصاءات والمعلومات من مختلف المصادر من خلال المقارنة ووضع النماذج الإحصائية.

٣ - وينبغي أن تصدر إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية بأسلوب يعزز قابليتها للمقارنة وتماسكها على المستوى الدولي مع الإحصاءات الأخرى عن الدخل والإنفاق والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. وعليه، ينبغي لجمع البيانات عن الدخل والإنفاق أن يتيح قدر الإمكان، إمكانية اشتقاق مجموعات دخل وإنفاق تتمشى مع جميع المبادئ التوجيهية الدولية.

الدخل

مفهومه وتعريفه

٤ - **دخل الأسر المعيشية** يتكون من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدا أو عينا أو خدمات، سنويا أو على فترات أقرب، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة. وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري وهي، باستثناء الإيرادات الواردة في الفقرة ١٨ أدناه، لا تخفض صافي أصول الأسرة المعيشية من خلال انخفاض أصولها النقدية أو التصرف بسائر أصولها المالية أو غير المالية أو زيادة خصومها.

٥ - ويمكن تحديد دخل الأسرة المعيشية عمليا بتعبير "١" الدخل من العمل (العمل بأجر والعمل للحساب الخاص على السواء)، "٢" دخل الملكية، "٣" الدخل من إنتاج الخدمات الأسرية لاستهلاك الأسرة ذاتها، "٤" التحويلات المتلقاة.

الدخل من العمل

٦ - الدخل من العمل يشمل الإيرادات عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصفة متصلة بالعمل دون غيره، وفق تعريفه في القرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٨٢) بشأن إحصاءات السكان النشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والبطالة الجزئية. وهو يتألف من (أ) الدخل من العمل بأجر، و(ب) الدخل من العمل للحساب الخاص.

٧ - **الدخل من العمل بأجر** يشمل الأجور والرواتب المباشرة المدفوعة لقاء الوقت المقضي في العمل والعمل المنجز والبدلات والعلاوات النقدية والعمولات والإكراميات وأتعاب المديرين وعلاوات تقاسم الأرباح وغيرها من أشكال الدفع المرتبط بالأرباح والأجر عن ساعات العمل غير المنجزة فضلا عن السلع والخدمات المجانية أو المدعومة من صاحب العمل. وهو يشمل تعويضات الفصل وإنهاء الاستخدام كما يشمل اشتراكات التأمين الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل. ويتمشى تعريف هذه التعابير مع استخدامها في القرار بشأن إحصاءات الدخل من العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٩٨).

٨ - ويمكن أن يدفع الدخل من العمل بأجر نقدا أو عينا كسلع أو خدمات. وينبغي عدم إدراج المدفوعات العينية التي تكون منتجات من إنتاج صاحب العمل إلا متى كانت متمشية مع التوصيات الواردة في اتفاقية حماية الأجور، ١٩٤٩ (رقم ٩٥) الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وهي تعتبر خلاف ذلك مدفوعات عينية مفروضة ينبغي استبعادها من الدخل من العمل بأجر أو إعطاؤها قيمة صفرية.

٩ - **الدخل من العمل للحساب الخاص** هو الدخل الذي يتلقاه الأفراد خلال فترة مرجعية معينة نتيجة مشاركتهم في وظائف للحساب الخاص وفقا للتعريف الوارد في القرار بشأن التصنيف الدولي للوضع في الاستخدام، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات

العمل (١٩٩٣). والدخل من العمل للحساب الخاص بصورة خاصة يعني في المقام الأول ملاك منشآت غير مساهمة يعملون فيها. وهو يستبعد الأرباح من الاستثمار الرأسمالي للشركاء الذين لا يعملون في هذه المنشآت ("الشريك الموصي")، والأرباح وأتعاب المديرين المدفوعة لملاك الشركات المساهمة. ويشمل الدخل من العمل للحساب الخاص القيمة المقدرة للسلع والخدمات المقدمة للمقايضة فضلا عن السلع المنتجة للاستهلاك الخاص، بعد طرح المصاريف.

١٠ - والأساس الذي يقوم عليه قياس الدخل من العمل للحساب الخاص هو مفهوم الدخل المختلط المحدد بموجب نظام الحسابات الوطنية. ويتألف الدخل المختلط من قيمة الناتج الإجمالي بعد حسم تكاليف التشغيل وبعد تسوية استهلاك الأصول المستخدمة في الإنتاج، حيثما تكون هذه الشروط مستوفية للتعريف الوارد في القرار بشأن قياس الدخل من العمل، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٩٨).

الدخل من الملكية

١١ - يعرف الدخل من الملكية على أنه الإيرادات المستمدة من ملكية الأصول (عائدات استخدام الأصول) المقدمة للغير ليستخدمها. وهي عائدات، نقدية في العادة، من الأصول المالية (الفوائد والأرباح) ومن الأصول غير المالية (الإيجارات) ومن الأتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف).

١٢ - فوائد الإيرادات هي المدفوعات المتلقاة عن الحسابات في المصارف وشركات الادخار العقاري واتحادات الائتمان وغيرها من المؤسسات المالية وشهادات الإيداع والسندات/ القروض والأوراق المالية الحكومية والديون والقروض للأفراد من غير الأسرة المعيشية.

١٣ - الأرباح هي إيرادات من الاستثمار في منشأة لا يعمل فيها المستثمر. وتندرج فيها كذلك معاشات التقاعد والأقساط السنوية في شكل أرباح من نظم التأمين الخاصة الطوعية.

١٤ - الإيجارات هي المدفوعات المتلقاة على السواء عن استخدام أصول غير منتجة (مثل الموارد الطبيعية) من قبيل الأرض، وعن أصول منتجة، من قبيل المنازل. وينبغي تسجيل الإيجارات صافية من المصروفات.

١٥ - الأتاوات هي إيرادات من المؤلفات الكتابية والحق في استخدام الاختراعات وما إلى ذلك (مثل براءات الاختراع أو حقوق المؤلف).

الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية
من خدمات لاستهلاكها الخاص

١٦ - يتألف الدخل من إنتاج الأسرة المعيشية من خدمات لاستهلاكها الخاص من صافي القيمة المقدرة لخدمات السكن التي يقدمها مالك – شاغل المسكن، ومن الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية. وينبغي أن يكون التعريف العملي لهذا المكون موصوفا بوضوح عندما تقدم تقديراته أو تدرج في تقديرات إجمالي دخل الأسرة المعيشية. وينبغي تقديم صافي القيم المقدرة لخدمات الإسكان من المساكن التي يشغلها مالكوها على نحو منفصل عن تقديرات الخدمات الأخرى. وينبغي وضع تقديرات قيم هذه الخدمات على نحو متسق عند إصدار إحصاءات دخل الأسرة المعيشية وإنفاق الأسرة المعيشية عندما يجري تحليلها معا.

الدخول من التحويلات

١٧ - التحويلات هي إيرادات لا يعطي متلقيها مقابلها أي شيء للمانح كعائد مباشر للإيرادات. ويمكن أن تشمل التحويلات نقداً (بالمعنى النقدي) أو سلعاً أو خدمات. والتحويلات الجارية هي

التحويلات التي تتكرر في العادة على نحو منتظم (تتصل بالفترة المرجعية المستخدمة للدخل) وتكون وعلى الأرجح صغيرة ومتاحة للاستخدام كذلك خلال الفترة المرجعية.

١٨ - والتحويلات التي تعتبر دخلاً هي جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقداً أو كسلع على النحو التالي:

(أ) معاشات الضمان الاجتماعي وإعانات التأمين والعلاوات الناشئة عن نظم التأمين الاجتماعية التي ترعاها الحكومة (النظم الإلزامية/القانونية) من قبيل معاشات التقاعد (بما فيها معاشات القوات المسلحة ومن العمل في الخارج) وإعانات البطالة وإعانات المرض؛

(ب) معاشات التقاعد وإعانات التأمين الأخرى من نظم التأمين الاجتماعي لأصحاب العمل غير المشمولة بتشريعات الضمان الاجتماعي (الممولة وغير الممولة على حد سواء) من قبيل إعانات التعليم والنفقات الطبية؛

(ج) إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات (المساعدات العامة أو الخاضعة لشرط إثبات الحاجة) التي تقدم الإعانات ذاتها التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي ولكنها لا تقدم بموجب هذه النظم؛

(د) التحويلات الجارية من المؤسسات غير الهادفة للربح (مثل الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والهيئات الدينية) في شكل هبات منتظمة ودعم مالي منتظم، من قبيل المنح الدراسية وتعويضات الإضرابات النقابية والإعانات النقابية في حالة ومدفوعات الإغاثة؛

(هـ) التحويلات الجارية من أسرة معيشية أخرى في شكل مدفوعات للدعم الأسري (من قبيل النفقة الزوجية والدعم الخاص بالأطفال والوالدين) والإيرادات المنتظمة من الميراث والصناديق الاستئمانية والهبات المنتظمة أو الدعم المالي المنتظم.

١٩ - وعلى الرغم من أن الدخل يشمل التحويلات الجارية المتلقاة في شكل خدمات من الحكومات والمؤسسات غير الهادفة للربح (التحويلات الاجتماعية عيناً) ومن سائر الأسر المعيشية، ينبغي للتعريف العملي بالدخل أن يستبعد هذه التحويلات ما لم يكن هناك أساليب لتقييمها تلقى قبولاً واسع النطاق.

الاستثناءات

٢٠ - أرباح الحيازة الناشئة عن زيادة قيمة الأصول والخصوم المالية وغير المالية، ينبغي استبعادها من التعريف العملي للدخل. وتستبعد خسائر الحيازة من تلقاء ذاتها من الدخل لأنها تخفض صافي الأصول.

٢١ - ويستبعد من تعريف الدخل جميع الإيرادات غير المنتظمة وغير المتجددة. وهي تشمل جوائز اليانصيب وأرباح المقامرة ومستحقات التأمين العام والإرث وإعانات التقاعد الجزافية ومستحقات التأمين على الحياة (باستثناء الأقساط السنوية) والأرباح الطارئة والتعويضات القانونية / الإصابات (باستثناء التعويضات عن الكسب الضائع) وسداد القروض.

٢٢ - ويستبعد من الدخل أيضاً إيرادات أخرى ناشئة عن انخفاض صافي الأصول. وهي تشمل بيع الأصول والسحوبات من الادخارات والقروض المستحصل عليها.

٢٣ - ولأغراض التحليل، ينبغي جمع البيانات، حيثما كان ذلك ممكناً، عن الإيرادات المستبعدة من مفهوم الدخل فضلاً عن تلك المستبعدة من التعريف العملي للدخل.

التجميـع

٢٤ - يشار إلى محصلة مجموع الدخل من العمل والدخل من إنتاج الأسرة المعيشية خدمات لاستهلاكها الخاص، على أنه **الدخل من الإنتاج**. وعندما يضاف هذا الدخل إلى الدخل من الملكية والدخل من التحويل، تسمى الحصيلة **مجموع الدخل**. و**الدخل المتاح** هو مجموع الدخل مطروحاً منه

الضرائب المباشرة (دون السداد) والرسوم والغرامات الإلزامية فضلاً عن التحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية المدفوعة فيما بين الأسر المعيشية. وعندما يكون من الممكن كذلك حساب التحويلات الاجتماعية العينية، تشكل محصلة هذه الإيرادات والدخل المتاح **الدخل المتاح المكيف**.

الإنفـاق

المفاهيم والتعاريف الأساسية

٢٥ - **السلع والخدمات الاستهلاكية** هي تلك التي تستخدمها أسرة معيشية لإشباع احتياجاتها الشخصية ورغبات أفرادها مباشرة. **والإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية** هو قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي حازتها أسرة معيشية أو استخدمتها أو دفعت مقابلها عن طريق عمليات شراء نقدية مباشرة أو إنتاج للحساب الخاص أو مقايضة أو كدخل عيني لإشباع احتياجاتها ورغبات أفرادها.

٢٦ - **الاستهلاك النهائي الفعلي** لأسرة معيشية هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي لهذه الأسرة المعيشية وقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي حازتها الأسرة أو استخدمتها عن طريق تحويلات من الحكومة أو من مؤسسات غير هادفة للربح أو من أسرة معيشية أخرى. وهذا هو المفهوم الأنسب لتحليل الرفاهة لأنه يأخذ في الاعتبار جميع السلع والخدمات الاستهلاكية المتاحة لأسرة معيشية لإشباع احتياجات ورغبات أفرادها.

٢٧ - **إنفاق الأسرة المعيشية** يعرّف على أنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية و**النفقات غير الاستهلاكية** للأسرة المعيشية. والنفقات غير الاستهلاكية هي النفقات التي تتحملها أسرة معيشية فيما يتصل بالتحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية إلى الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح والأسر المعيشية الأخرى دون حيازة أي سلع أو خدمات مقابل إشباع احتياجات أفرادها. ويمثل إنفاق الأسرة المعيشية مجموع النفقات التي يتعين على الأسرة المعيشية أن تتحملها لإشباع احتياجاتها واستيفاء التزاماتها "القانونية".

القياس

٢٨ - لأغراض تسجيل النفقات، يمكن اعتبار الخدمات مستهلكة وقت الحيازة أو وقت الدفع. وبالنسبة للسلع، يكون الخيار بين وقت الحيازة ووقت الاستخدام. ويتوقف القرار على الغرض الرئيسي من جمع مجمل الإنفاق الاستهلاكي. وإذا كان الغرض المقصود بصورة خاصة هو تقدير عوامل ترجيح مؤشرات أسعار الاستهلاك، ينبغي أن تكون الخيارات هي ذاتها عند إصدار المؤشرات الكلية وجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك.

٢٩ - ويمكن قياس الإنفاق الاستهلاكي من حيث:

(أ) قيم شراء السلع والخدمات (يشار إليها بنهج الحيازة)؛

(ب) التدفقات النقدية الناشئة عن ملكية السلع أو التمتع بالخدمات (يشار إليها بنهج الدفع)؛

(ج) القيم المقدرة لتدفق الخدمات من السلع وقيم الخدمات الفعلية (يشار إليها بنهج التكاليف الاستهلاكية).

ويشار إلى النهجين الأولين معاً على أنهما **أساس الإنفاق** لقياس الإنفاق الاستهلاكي، في حين يشار إلى النهج الأخير على أنه **أساس التكاليف الاستهلاكية**.

٣٠ - ويشار إلى السلع الاستهلاكية التي تستهلك كلياً عند الحيازة أو تستهلك تدريجياً على فترة زمنية بعد الحيازة (بما في ذلك الشراء بالجملة) على أنها **سلع غير معمرة**. أما السلع الاستهلاكية التي تستخدم مرات عديدة على فترة زمنية طويلة دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض قدرتها على إشباع

الاحتياجات والرغبات فيشار إليها على أنها **سلع معمرة**. وفي بعض الحالات، يمكن لمفهوم السلع شبه المعمرة (ذات أجل متوقع أقصر نسبياً) أن يكون مفيداً أيضاً.

٣١ - وبالنسبة للخدمات والسلع غير المعمرة، يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الذي يقاس على أساس الإنفاق مقاربة جيدة للقياس على أساس التكاليف الاستهلاكية. ويمكن بالتالي قياس الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات والسلع غير المعمرة عن طريق استخدام نهج الحيازة حيثما يوسع نطاق هذا النهج ليشمل القيم المقدرة للإنتاج الخاص للسلع غير المعمرة وتلك المتلقاة كدخل عيني أو عن طريق المقايضة.

٣٢ - والإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة عند تقديره عن طريق استخدام نهج الحيازة، يختلف بصورة عامة عن القيمة المحصلة باستخدام نهج التكاليف الاستهلاكية. ولجمع عوامل الترجيح لمؤشر أسعار الاستهلاك التي يتعين استعمالها لرصد التضخم، يعتبر نهج الحيازة النهج الأنسب، ولا سيما عندما يقتصر على المشتريات النقدية فقط. وعندما يكون الغرض هو تحليل الرفاهة أو جمع عوامل الترجيح لمؤشر تكلفة المعيشة، يعتبر نهج الاستهلاك هو الأفضل من الناحية المفاهيمية.

٣٣ - ويمكن الجمع بين هذه النهج المختلفة لحساب الإنفاق الاستهلاكي على السلع عن طريق استخدام نهج أو آخر لمختلف بنود الإنفاق. وللتمشي بصورة خاصة مع اتفاقات نظام الحسابات الوطنية، يمكن تقييم الإنفاق الاستهلاكي على المسكن الذي يملكه شاغله على أساس التكاليف الاستهلاكية في حين يستخدم نهج الحيازة للسلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات.

٣٤ - ويمكن أيضاً استخدام نهج التكاليف الاستهلاكية للسلع المعمرة لغرض تحليل الرفاهة وإصدار إحصاءات السياحة. ويمكن أن يقتصر هذا الاستخدام على السلع المعمرة الرئيسية لأن التكاليف الاستهلاكية للسلع المعمرة الأخرى لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تكاليف حيازتها. ولهذا الغرض، يمكن تحديد السلع المعمرة الرئيسية من حيث طول الأجل المتوقع، من قبيل أجل يتخطى خمس سنوات، بالاقتران بقيمة مرتفعة نسبياً (كسيارة أو دراجة وليس جوارب أو مطرقة).

٣٥ - وأياً كان النهج المعتمد من بين النهج المذكورة آنفاً لتقدير الإنفاق الاستهلاكي للسلع المعمرة والمساكن التي يشغلها مالكها، ينبغي أن يكون متسقاً مع النهج المستخدم لتقدير إسهامها في دخل الأسرة المعيشية متى كان من المزمع تحليل إحصاءاتها معاً.

التعاريف العملية

٣٦ - يقاس الإنفاق على السلع غير المعمرة كقيمة شراء هذه السلع أو كالقيمة المقدرة للسلع المتلقاة كدخل عيني عن طريق المقايضة أو من الإنتاج الخاص أو من مخزونات المنشآت الأسرية أو من التحويلات من خارج الأسرة المعيشية. وتشمل الأمثلة النموذجية عن السلع غير المعمرة، المواد الغذائية ومواد العناية الشخصية (المساحيق ومستحضرات التجميل والمنتجات الطبية وما إلى ذلك) والوقود (خشب التدفئة ومازوت التدفئة والفحم) والتعليم والترفيه (الصحف والكتب وما إلى ذلك) والأدوات المنزلية (مستحضرات التنظيف وما إلى ذلك).

٣٧ - ويقيّم الإنفاق على السلع المعمرة بالطريقة ذاتها التي يقيّم بها على السلع غير المعمرة بموجب نهج الحيازة. والأمثلة النموذجية عن السلع المعمرة هي أدوات المطبخ المنزلية (أدوات الطهي والبرادات وآلات غسل الأطباق وأفران الموجات الدقيقة وما إلى ذلك) وأدوات الترفيه الأسرية (معدات التقنية الرفيعة والتلفزيونات وآلات التصوير وما إلى ذلك) والأدوات المنزلية الأخرى (الغسالات والمكانس الكهربائية والنشافات وما إلى ذلك) وأجهزة النقل الأسرية (السيارات والدراجات وما إلى ذلك) والمواد المنزلية الأخرى (الأثاث والمتاع وما إلى ذلك) والثياب والأوعية وغيرها.

٣٨ - وينبغي تسجيل قيمة شراء السلع المستعملة بالطريقة ذاتها التي تسجل بها قيمة شراء السلع الجديدة. وينبغي كذلك تسجيل قيمة أي مبيعات مباشرة للسلع المستخدمة أو مبيعاتها غير المباشرة

("عمليات الإبدال") على نحو مستقل. ويمكن من ثم للإنفاق الاستهلاكي على السلع المستعملة أن يحسب كقيمة صافية أو إجمالية لهذه المبيعات لاستيفاء اشتراطات جمع مؤشرات أسعار المستهلكين (أو الحسابات الوطنية) وتحليل رفاهة وسلوك الأسر المعيشية على حد سواء.

٣٩ - ومن حيث المبدأ، ينبغي تسجيل الإنفاق على الهبات غير النقدية كجزء من الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المتلقية. إلا أنه من حيث الممارسة وللتمشي مع التوصية سالفة الذكر بإدراجها كدخل للأسرة المتلقية، ينبغي معالجتها كجزء من الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لهذه الأسرة المعيشية. وينبغي تسجيلها كإنفاق غير استهلاكي للأسر المانحة في الحالتين.

٤٠ - ويقاس الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات كمبلغ مدفوع لقاء الخدمات المكتسبة. ولكن في بعض الظروف من قبيل حالة المرافق، قد يكون من الضروري لأسباب عملية أن تستخدم المدفوعات لقاء الخدمات بصرف النظر عما إذا كانت مكتسبة أم لا. وينبغي من ثم معالجة أي سداد لمدفوعات فائضة كإنفاق استهلاكي سالب.

٤١ - وينبغي إدراج الخدمات المالية، من قبيل رسوم المحاسبة وتكاليف الخدمات المصرفية ورسوم خدمات بطاقات الائتمان، في الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية كمدفوعات لقاء خدمات.

٤٢ - وينبغي من حيث المبدأ إدراج مدفوعات الفوائد عن الائتمان الاستهلاكي كإنفاق استهلاكي للأسرة المعيشية يتفق مع الافتراض بأن الجزء الأكبر من الفائدة هو تكاليف لقاء خدمات إدارة نظام الائتمان. إلا أنه في الظروف التضخمية بصورة خاصة يمكن اعتبار مدفوعات الفوائد هذه كنفقات غير استهلاكية على أساس أن الجزء الأكبر من الفوائد هو تعويض للمالك الأصلي للأموال المقترضة.

٤٣ - وعلاوات التأمين العام هي تلك المقتطعة مقابل المخاطر المرتبطة بالملكية من قبيل الحريق والسرقة وأضرار المياه؛ والمخاطر الصحية من قبيل الحوادث والأمراض؛ والمخاطر أثناء الانتقال من قبيل النقل الشخصي والسفر والأمتعة؛ وأمور أخرى من قبيل المسؤولية المدنية. وينبغي تسجيل العلاوات بقيمتها الإجمالية كإنفاق استهلاكي للأسرة المعيشية. أما السداد أو المستحقات الناشئة عن أي تأمين من هذا النوع فينبغي تسجيله على نحو مستقل بحيث يمكن حساب الإنفاق الاستهلاكي الكلي الإجمالي أو الصافي لاستيفاء احتياجات جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وتحليل رفاهة وسلوك الأسرة المعيشية على حد سواء.

٤٤ - وينبغي تسجيل الانفاق على المقامرة بوصفها إنفاقاً استهلاكياً. وينبغي تسجيل أي مكاسب في هذا المجال على نحو مستقل بحيث يمكن حساب الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الإجمالي أو الصافي من الأرباح لاستيفاء شتى متطلبات التحليل. ولأغراض جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وللاستخدام في الحسابات الوطنية وإجراء تحليل مشترك للإنفاق الاستهلاكي ودخل الأسرة المعيشية، لعل من الأفضل حساب هذا الإنفاق صافياً.

٤٥ - أما أعمال زخرفة وإصلاح وصيانة المسكن، التي يقوم بها مستأجره في العادة فينبغي أن تسجل كنفقات استهلاكية للمستأجر ولشاغل المسكن – مالكه. وينبغي اعتبار أي تحسينات وإصلاحات رئيسية أخرى على المنزل كنفقات رأسمالية. وبالنظر إلى أن هناك فوارق بين البلدان فيما يتعلق بالالتزامات القانونية الواقعة على المستأجرين في هذا الصدد، ينبغي تسجيل نفقات هذه البنود على نحو مستقل بما يتيح المرونة في معالجتها عند إجراء تحليل بين البلدان.

٤٦ - وينبغي تسجيل الهبات المنتظمة (من قبيل عمليات الاكتتاب) للمؤسسات غير الهادفة للربح مثل الهيئات الدينية ونقابات العمال والأحزاب السياسية، كإنفاق استهلاكي وفقاً لارتباطها بتوريدات السلع والخدمات التي تكتسبها الأسرة المعيشية.

٤٧ - وينبغي معالجة التراخيص والرسوم المدفوعة للحكومات والتي ينشأ عنها تقديم خدمات فردية محددة للأسر المعيشية، كنفقات استهلاكية. وتشمل الأمثلة اختبار بعض الأجهزة والكشف عليها والترخيص باستخدامها (كأجهزة التلفزيون والراديو والأسلحة النارية وما إلى ذلك)؛ وإصدار جوازات السفر والخدمات القضائية ودخول المتاحف وجمع النفايات وتراخيص قيادة السيارات

والطائرات، وهلم جرا. وفي الحالات التي تكون فيها المدفوعات لقاء الحصول على تراخيص لامتلاك أو استخدام سيارة أو مركب أو طائرة، مخصصة لتوفيرها أو لتحسين استخدامها (مثل صيانة الطرق)، ينبغي كذلك إدراجها كإنفاق استهلاكي.

٤٨ - وينبغي تقييم الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات من المساكن التي يشغلها مالكها بوصفها إجمالي القيمة المقدرة لتدفق الخدمات من هذه المساكن. وينبغي توسيع نطاق هذا الأمر ليشمل جميع المساكن المملوكة، بما فيها المنازل المستخدمة للإجازات ولقضاء نهاية الأسبوع.

٤٩ - وعندما يكون نهج التكاليف الاستهلاكية مستخدماً لمخزونات أي فئة من فئات السلع المعمرة، يقيم إنفاقها الاستهلاكي كقيمة مقدرة لتدفق خدماتها. وفي هذه الحالات ينبغي عدم إدراج قيمة الشراء أو القيمة المقدرة لحيازة هذه الفئة من السلع في أي تقدير سابق أو جار للإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية. وتسهل هذه المعالجة لمخزونات السلع المعمرة توزيع الإنفاق عندما يكون للسلع استخدامات متعددة.

٥٠ - وينبغي للخدمات من العمل الأسري غير مدفوع الأجر والتحويلات الاجتماعية العينية وتحويلات الخدمات العينية من سائر الأسر المعيشية، أن تستبعد من الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المعيشية ومن الاستهلاك النهائي الفعلي إلى حين تقييم هذه الخدمات على أساس مبادئ متفق عليها.

٥١ - ومن حيث المبدأ، ينبغي لجميع السلع والخدمات التي تقتنيها الأسر المعيشية لإشباع حاجات ورغبات أفرادها، حتى تلك التي قد تكون غير مشروعة أو تعتبر سلعاً غير مرغوب فيها أو كمالية، أن تدرج في قياس الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية. ولكن يتوقف مدى التمكن من القيام بذلك عملياً على البيانات التي يمكن جمعها.

إنفاق الأسرة المعيشية

٥٢ - تشمل النفقات غير الاستهلاكية للأسرة المعيشية التحويلات الجارية نقداً وسلعاً وخدمات إلى الأسر المعيشية الأخرى، من قبيل الهبات الممنوحة والتحويلات والنفقة الغذائية ومعونة الطفل وما إلى ذلك. والبنود المدرجة الأخرى هي إسهامات غير منتظمة في المؤسسات غير الهادفة للربح؛ والتحويلات الإلزامية للحكومات، من قبيل ضرائب الدخل والضرائب المباشرة الأخرى (مثل الضرائب على الثروة) والرسوم والغرامات الإلزامية؛ والاشتراكات في معاشات التقاعد وفي الضمان الاجتماعي.

٥٣ - ويستبعد من قياس إنفاق الأسرة المعيشية، النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تشغيل المنشآت غير المساهمة والنفقات المهنية للمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، يستبعد كذلك من إنفاق الأسرة المعيشية النفقات الرأسمالية، من قبيل الادخار وانخفاض الخصوم والمبالغ المقترضة وشراء الأصول المالية وعلاوات التأمين على الحياة. والانفاق على السلع الثمينة (مثل الأعمال الفنية والمجوهرات والأحجار الكريمة وما إلى ذلك) مستبعدة هي الأخرى من إنفاق الأسرة المعيشية. ويتوقف تحديد السلع التي ينبغي اعتبارها سلع ثمينة على الظروف الوطنية. إلا أنها تعّرف بصورة عامة على أنها السلع ذات القيمة المرتفعة نسبياً ويكون غرضها الرئيسي هو استخدامها كشكل من أشكال الادخار وليس للاستخدام في الإنتاج أو من أجل الاستهلاك.

قضايا القياس

الوحدات الإحصائية

٥٤ - تعّرف الوحدات الإحصائية لغرض جمع وتحليل الإحصاءات عن الدخل والإنفاق، على النحو التالي:

(أ) الأسرة المعيشية: ينبغي أن يكون مفهوم الأسرة المعيشية متمشياً مع المفهوم المعتمد في آخر تنقيح للمبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن للأمم المتحدة.

ويمكن للأسرة المعيشية أن تكون:

- أسرة معيشية من شخص واحد، أي شخص يتولى توفير غذائه أو احتياجاته الأساسية الأخرى للعيش دون مشاركة أي شخص آخر،

- أسرة معيشية من عدة أشخاص، أي مجموعة من شخصين أو أكثر يعيشون معاً ويقومون على نحو مشترك بتوفير الغذاء أو الاحتياجات الأساسية الأخرى للمعيشة. ويمكن لهؤلاء الأشخاص القائمين في مجموعة أن يجمعوا دخلهم ويمكن أن يكون لديهم إلى حد ما ميزانية مشتركة؛ ويمكن أن يكونوا من ذوي القربى أو من غير ذوي القربى أو مزيجاً من الحالتين.

(ب) العائلة: تعرّف العائلة ضمن الأسرة المعيشية على أنها أفراد الأسرة المعيشية الذين تربطهم صلات قربى، إلى درجة معينة، بواسطة الدم أو التبني أو الزواج أو غيرها من الترتيبات القانونية (بما في ذلك الشركاء المتساكنون من الجنس ذاته أو من جنس مختلف).

(ج) وحدة الدخل: تتألف وحدة الدخل من مجموعة فرعية من أسرة معيشية متعددة الأشخاص ذات إشراف مشترك على الدخل أو أسرة معيشية من شخص واحد.

٥٥ - ويمكن تحديد أفراد الأسرة المعيشية متعددة الأشخاص على أساس أي معيار من المعايير التالية:

(أ) تقاسم مرافق الإسكان (سواء بالمشاركة في تكاليف الإسكان أو بالانتفاع من التكاليف التي يدفعها الآخرون)؛

(ب) تقاسم وجبة طعام واحدة على الأقل كل أسبوع؛

(ج) التبعية المالية بالنسبة إلى بندين على الأقل من هذه البنود الثلاثة: الغذاء أو المسكن أو النفقات الأخرى.

٥٦ - والأسرة المعيشية هي وحدة المعاينة ووحدة التعداد الأساسية. إلا أنه يمكن لوحدة المسكن، أي عندما يكون جميع الأشخاص مقيمين معاً في وحدة سكنية أو في مجموعة من المساكن الجماعية، أن تستخدم كوحدة معاينة كما يمكن استخدام العنوان البريدي أو العنوان الفعلي كوحدة معاينة.

٥٧ - ومن منظور الإحصاءات عن نفقات الاستهلاك، تعتبر الأسرة المعيشية الوحدة الملائمة للتحليل في حين يمكن استخدام وحدة الدخل في إحصاءات الدخل كوحدة للتحليل الإضافي. وبالنسبة للتحليل السياسي الذي يركز على العائلة، يمكن أن تكون العائلة هي الوحدة للتحليل الإضافي.

٥٨ - وينبغي لإحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية أن تشمل جميع الأشخاص المقيمين في منازل خاصة في بلد ما، بما في ذلك الطلاب الذين يتقاسمون المسكن ومستأجرو الغرف المفروشة والعمال المقيمون في مؤسسات عملهم. وينبغي استبعاد الأسر المعيشية الجماعية مثل النزل والفنادق وما إلى ذلك، ما لم يكن أفرادها مشاركين في اتخاذ القرارات المتعلقة باستهلاكهم. وينبغي أن يستبعد كذلك من تغطية هذه الإحصاءات مؤسسات من قبيل المنشآت العسكرية والمستشفيات والمؤسسات الإصلاحية والمساكن الجامعية / المدرسية وما إليها.

وصف الأسرة المعيشية

٥٩ - تتألف عضوية الأسرة المعيشية من جميع الأشخاص المقيمين عادة في الأسرة المعيشية، حيث ينبغي تعريف الإقامة المعتادة بأسلوب يتمشى مع الأحكام الواردة في التنقيح الأخير لمبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن للأمم المتحدة. ويمكن استخدام فترة يبلغ حدها الأدنى ستة أشهر كمعيار من معايير تحديد الإقامة المعتادة.

٦٠ - وتوخياً لتحديد العلاقات بين أفراد الأسرة المعيشية في مرحلة جمع البيانات يمكن تطبيق معيار ملائم لاختيار شخص وحيد يمكن تحديد هذه العلاقات بالمقارنة به. وتشمل الأمثلة الشخص المعترف به كرب الأسرة والشخص الذي يتخذ القرارات الهامة والشخص الأكبر سناً بين

الموجودين وما إلى ذلك. وبالمقابل، يمكن تحديد جميع العلاقات على مستوى الأزواج بين أفراد الأسرة المعيشية في مرحلة جمع البيانات، مما يستبعد الحاجة إلى وجود شخص وحيد.

٦١ - ولأغراض التحليل، قد يكون من الضروري وصف الأسرة المعيشية من حيث سمات فرد من أفرادها أي شخص مرجعي. ويتوقف اختيار الشخص المرجعي على غرض التحليل. ويمكن استخدام المعايير المرتبطة بالوضع في الاستخدام والنشاط الاقتصادي والعوامل الديموغرافية وما إلى ذلك.

الفترة المرجعية

٦٢ - ينبغي لإحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية أن تتناول **فترة محاسبية** سنة كاملة لمراعاة التقلبات الموسمية في الدخول والنفقات. ولغرض جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك، ينبغي أن تكون الفترة المحاسبية سنة عادية بقدر الإمكان فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وعندما تجمع البيانات لهذه الإحصاءات أو تصنف بالاستناد إلى مصادر إدارية و/ أو عندما تكون فترة الاستقصاء قصيرة وتقع بعد فترة وجيزة من الفترة المحاسبية، ينبغي استخدام فترة محاسبية محددة. (**فترة الاستقصاء** هي الفترة التي تجمع أو تصنف البيانات برمتها طوالها.) وخلاف ذلك، ينبغي أن تكون الفترة المحاسبية فترة مرجعية متحركة من ١٢ شهراً تتناسب مع فترة الاستقصاء. وتقلل الفترة المرجعية المتحركة من إحتمال أخطاء الذاكرة، ولا سيّما عندما تكون فترة الاستقصاء طويلة هي أيضاً.

٦٣ - **الفترة المرجعية** لجمع البيانات عن مكونات الدخل والإنفاق التي لا تتوفر إلا سنوياً، من قبيل الأرباح السنوية والدخل المختلط وما إلى ذلك، ينبغي أن تكون الفترة المحاسبية من ١٢ شهراً كاملاً. وينبغي كذلك استخدام الفترة ذاتها للبيانات المتصلة بالمكونات ذات دورة سنوية أي المكونات الموسمية أو التي لا تحدث غالباً.

٦٤ - ولضمان بيانات ذات نوعية جيدة وتقليل أخطاء الذاكرة إلى أدنى حد، ينبغي أن تستند الفترة المرجعية للبيانات المتصلة ببعض مكونات الدخل والإنفاق، إلى مدة دوامها مطروحاً منها الطلب على ذاكرة المستجيبين وتجنب الحسابات غير الضرورية. وعلى سبيل المثال، ينبغي جمع المعلومات عن الأجور الأسبوعية والإنفاق الاستهلاكي على بعض السلع الغذائية ومستحضرات العناية الشخصية باستخدام فترة مرجعية قصيرة. إلا أن استخدام فترة مرجعية قصيرة يمكن أن يفضي إلى عدم استقرارا الإحصاءات ويؤدي إلى تفاوت ملحوظ في عمليات توزيع الدخل والنفقات بين الأسر المعيشية أكبر من التفاوت الملحوظ عند استخدام فترات مرجعية أطول.

٦٥ - وينبغي أن يستند اختيار الفترات المرجعية الملائمة على أساس اختبار مدروس للتطبيق العملي للمفاهيم والتعاريف والتحقق من قدرة المستجيبين على تقديم المعلومات. ومن شأن تحليل البيانات المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية في الماضي أن تساعد كثيراً على تحديد الفترات المرجعية المثلى.

٦٦ - وينبغي تكييف البيانات المجموعة باستخدام فترة مرجعية قصيرة للحصول على تقديرات عن الفترة المحاسبية الكاملة. وينبغي القيام بذلك عن طريق استخدام عامل قياس مؤقت ملائم. وتجدر الملاحظة مع ذلك بأن هذا التكييف يدخل شيئاً من عدم القابلية للمقارنة إلى المجموعات ويفترض أن البيانات المجموعة هي نموذجية لجميع الفترات غير المراقبة أثناء الفترة المحاسبية.

استقصاءات إحصاءات الدخل والإنفاق

جمع البيانات

٦٧ - يمكن جمع البيانات عن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية عن طريق استخدام استقصاءات الدخل أو استقصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية. ويمكن إجراء هذه الاستقصاءات من خلال المقابلات

مع الأسرة المعيشية و/ أو استكمال الأسرة المعيشية للاستبيانات (الأسلوب الاستعادي). ويمكن تنفيذها كذلك عن طريق استخدام أسلوب التسجيل اليومي الذي يطلب بموجبه من الأسرة المعيشية أن تسجل على نحو منتظم في سجل يومي بعض أو جميع إيراداتها ونفقاتها خلال فترة معينة.

٦٨ - والأسلوب الاستعادي الذي يقوم على فترة تذكر وفترة مرجعية طويلة نسبياً هو الأسلوب الأنسب لعمليات الشراء الكبيرة غير المنتظمة أو غير الاعتيادية، ولا سيّما السلع المعمرة، وللنفقات المنتظمة من قبيل الإيجار وفواتير الخدمات العامة وما إلى ذلك. ويفضل الاستعانة بالسجلات اليومية للسلع التي تشترى غالباً من قبيل الأغذية ومستحضرات العناية الشخصية والتجهيزات المنزلية. وغالباً ما تجمع بيانات الدخل عن طريق استخدام الأسلوب الاستعادي أو أسلوب التسجيل اليومي أو أسلوب يجمع بين الاثنين، في الظروف الخاصة التي تستلزم التقصي بعناية. ويمكن استخدام أساليب جمع مختلفة بالنسبة لمختلف المكونات للحصول على نتائج ذات نوعية مثلى. ويمكن الحصول على معلومات مفيدة للاسترشاد بها في هذه الخيارات، بما في ذلك شتى فترات التذكر/ الفترات المرجعية للاستخدام في شتى المكونات، من تجارب وخبرات الماضي واختبار المعارف.

٦٩ - وينبغي جمع بيانات الدخل مباشرة من كل فرد ذي صلة من الأسرة المعيشية وعلى نحو مستقل بالنسبة لكل نوع من أنواع الدخل على أكبر مستوى ممكن من التفصيل. وينبغي جمع بيانات الأنفاق على مستوى الأسرة المعيشية من شخص حسن الاطلاع على نفقات الأسرة وقادر على إنجاز الوثائق. إلا أنه يمكن جمع البيانات عن بعض السلع، ولا سيّما تلك المجموعة عن طريق استخدام السجلات اليومية، من مختلف أفراد الأسرة المعيشية. وفي هذه الحالة ينبغي الاحتفاظ بسجل بهؤلاء الأشخاص وبالردود التي أدلوا بها.

٧٠ - وعند استخدام فترة مرجعية قصيرة ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بما إذا كان ينبغي أم لا جمع القيمة الفعلية لبند الدخل / الإنفاق أو قيمته العادية. ومقابل ذلك، يمكن استخدام نهج "الدفع / الشراء الأخير". وبالنسبة لبيانات الدخل، يسجل آخر مبلغ تم تلقيه مع الفترة التي يغطيها الدفع. وبالنسبة لبيانات الإنفاق، يسجل آخر إنفاق على سلعة من السلع. وينبغي كذلك تحديد تواتر هذه الإيرادات / النفقات أثناء الفترة المحاسبية.

٧١ - وتشمل الأساليب الإضافية التي يمكن أن تسهل جمع البيانات استخدام الانترنيت والإيرادات من المنافذ والتجهيزات الإلكترونية (آلات التسجيل والراديو المنقولة أو الهواتف المحمولة) من أجل تسجيل النفقات بالوقت الفعلي.

النطاق

٧٢ - ينبغي أن يشمل نطاق هذه الاستقصاءات قدر الإمكان جميع أنواع الايرادات والمصروفات المحددة بأكبر قدر ممكن من التفصيل، بما في ذلك التحديد المستقل لجميع مكونات دخل وإنفاق الأسر المعيشية. وعندما يكون من المزمع استخدام الدخل كمتغير إصطلاحي من أجل تحليل إحصاءات الإنفاق، يمكن جمع بيانات الدخل على مستوى إجمالي.

٧٣ - وينبغي جمع البيانات لتقدير دخل العامل للحساب الخاص كدخل مختلط. إلا أنه بالنسبة لبعض فئات العاملين لحسابهم الخاص، من قبيل الحرفيين العاملين لحساب أنفسهم، يمكن تحديد دخلهم على نحو أنسب بطلب البيانات ذاتها المطلوبة من المستخدمين. وعندما لا تتوفر تقديرات موثوقة مباشرة عن الدخل المختلط أو عندما تكون التقديرات غير ملائمة، يمكن استخدام البيانات عن السحوبات من منشآت العاملين لحسابهم الخاص أو من قيمة الإنفاق الاستهلاكي لأسرهم المعيشية لاحتساب قيم دخلهم. وعند استخدام هذه الطريقة، ينبغي التنبه لمواطن الضعف في الاستخدام المباشر للسحوبات أو للإنفاق الاستهلاكي كمقياس للدخل.

٧٤ - وبالنسبة للإيرادات والنفقات غير النقدية ينبغي جمع المعلومات ذات الصلة لإتاحة المجال لتقييمها كما هو محدد أدناه. وينبغي قدر الإمكان جمع البيانات الكمية عن جميع بنود الإنفاق، ولا سيّما السلع الغذائية.

٧٥ - وينبغي جمع المعلومات عن أفراد الأسرة المعيشية (السمات الاجتماعية الديموغرافية والسمات المتعلقة بالعمالة) وعن سمات الأسرة المعيشية (الموقع الجغرافي ومستوى التمدن والمسافة للوصول إلى شتى أنواع الخدمات). ويمكن جمع عناصر متغيرة أخرى، من قبيل الوضع الصحي والتحصيل العلمي لأغراض التحليل.

٧٦ - وينبغي قدر الإمكان جمع البيانات بطريقة يمكن معها حساب شتى مجموعات الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية وإنفاق الأسر المعيشية والإنفاق النهائي الفعلي ودخل الأسر المعيشية لإشباع احتياجات المستخدمين لأغراض تقديرات الحسابات الوطنية وجمع مؤشرات أسعار الاستهلاك وتحليل الرفاهة وغير ذلك من السياقات التحليلية. وينبغي بصورة خاصة وقدر الإمكان الحصول على البيانات من الأسر المعيشية أو من مصادر أخرى بشأن:

(أ) استهلاك التحويلات الاجتماعية العينية وغيرها من الخدمات العينية؛

(ب) النفقات من أجل الاستثمار وصافي التغيرات في الادخارات طوال الفترة المرجعية (بما في ذلك السلع الثمينة) وفي أصول الأسر المعيشية أو الأصول الشخصية وغير ذلك من هذه المدفوعات؛

(ج) الضرائب المباشرة والاشتراكات الاجتماعية والتحويلات المدفوعة؛

(د) مكان الحيازة (أي الموقع والنوع) فيما يخص النفقات التي تحدث بعيداً عن المنزل.

ولضمان نوعية ومنفعة هذه البيانات، قد يكون هناك حاجة إلى اعتماد آليات خاصة لجمع البيانات خلاف تلك المستخدمة في إحصاءات إنفاق الأسرة المعيشية.

تصميم الاستقصاء

٧٧ - ينبغي لاستقصاءات الدخل واستقصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية أن تستخدم تصميماً يفضي إلى تقديرات موثوقة وسليمة بتكلفة معقولة ويكون سهل التنفيذ. ويمكن أن تكون التصاميم مشتركة بين القطاعات وتجرى فيها الاستقصاءات مع كل أسرة معيشية في العينة مرة واحدة فقط بواسطة أسلوب المقابلات أو أسلوب التدوين اليومي أو بالأسلوبين معاً. ويمكن أن تكون كذلك تصاميم قائمة على عينة دائمة تجرى فيها الاستقصاءات مع كل أسرة معيشية أكثر من مرة. ويمكن استخدام التصاميم المشتركة بين القطاعات والتصاميم القائمة على عينة دائمة مع عينة وحيدة من الأسر المعيشية. ومن الممكن كذلك أن يكون هناك سلسلة من التصاميم المشتركة بين القطاعات أو التصاميم القائمة على عينة دائمة تطبق على عينات فرعية تمثيلية ومستقلة موزعة على فترة الاستقصاء.

تصميم العينات

٧٨ - ينبغي أن يكون تصميم العينة واختيار الأسر المعيشية المتخذة كعينة متفقاً مع تقنيات المعاينة المناسبة بغية الحصول على نتائج تتسم بأكبر قدر ممكن من الدقة بالنسبة للموارد المتاحة، مع مراعاة ظروف من قبيل توفر أطر المعاينة الملائمة. وينبغي قدر الإمكان أن يتيح أسلوب المعاينة المستخدم حساب أخطاء المعاينة. وينبغي إجراء بحوث شاملة لإيجاد إطار المعاينة الأنسب وتعريفه تعريفاً واضحاً وتحديد عدد المراحل والتقسيم الأمثل للطبقات وسائر السمات الظاهرة للعينة التي يتعين استخدامها فضلاً عن أفضل إجراءات اختيار وحدات العينة.

٧٩ - وينبغي تحديد حجم العينة على أساس الدقة المطلوبة، أي حجم المستوى المقبول لأخطاء المعاينة بالنسبة للتقديرات الرئيسية والمصادر المتاحة. وينبغي أن يكون كافياً لضمان التمثيل المناسب للأسر المعيشية من مختلف الأحجام والتراكيب وفئات الدخل والمجموعات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية فضلاً عن المناطق الحضرية والريفية، وحيثما يكون ذلك ملائماً، من مختلف المناطق المناخية داخل البلد.

٨٠ - وينبغي بذل الجهود لتحديد المصادر الرئيسية للأخطاء خارج المعاينة في الاستقصاءات والكشف من خلال الدراسات الاختبارية عن أفضل طريقة لتقليل هذه الأخطاء إلى أدنى حد. وهذا الأمر هام بصورة خاصة في حالة معدلات الاستجابة المنخفضة التي قد تؤثر سلباً على السمة التمثيلية للاستقصاء.

التواتر

٨١ - يمكن للبرامج الوطنية أن تشمل استقصاءات مستمرة قائمة على إجراء استقصاءات واسعة منتظمة أو غير منتظمة. وكحد أدنى، ينبغي أن يجرى على فترات فاصلة لا تتجاوز خمس سنوات استقصاء رئيسي بالعينة لنفقات الأسرة المعيشية يمثل قدر الإمكان جميع الأسر المعيشية الخاصة في البلد. وفي ظل ظروف سرعة تغير الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وأساليب حياة السكان وتوفر مختلف أنواع السلع والخدمات، ينبغي إجراء الاستقصاءات على نحو أكثر تواتراً. ويمكن أن تجرى الاستقصاءات سنوياً حيثما يشكل الدخل النقدي معظم مجموع دخل الأسر المعيشية.

٨٢ - وينبغي إجراء استقصاءات ضيقة النطاق أثناء الفترات الفاصلة بين استقصائين واسعي النطاق لتوفير أساس لتقدير التغيرات في المجموعات الكبرى.

٨٣ - وفي بعض الظروف، يمكن إجراء استقصاء متواصل بعينة سنوية صغيرة تشمل مع ذلك كامل نطاق الاستقصاء الرئيسي. ويمكن أن يوفر متوسط نتائجها على مدى سنوات متتالية بديلاً مرضياً من استقصاء واسع النطاق. ورغم أن هذا النهج قد يخفض حجم العمل بالمقارنة بالاستقصاءات واسعة النطاق فإنه قد يخلف مع ذلك انعكاسات على الهيكل الإحصائي، ولا سيّما على الحاجة إلى وجود هيكل ميداني دائم.

مصادر أخرى لإحصاءات الدخل

٨٤ - يمكن جمع بعض مكونات الدخل من خلال الاستقصاءات المؤسسية أو النظم الإدارية. وهذه البيانات في العادة ذات نوعية جيدة بالنسبة لوحدات وأنواع الدخل المشمولة. وينبغي مع ذلك بحث قضايا تغطية الأسر المعيشية فضلاً عن أنواع الدخل والفترات المرجعية والمواءمة الزمنية والتعاريف ووحدات التحليل عند استخدام هذه المصادر.

٨٥ - ومن المستحسن، كلما أمكن اعتماد مزيج من المصادر تشمل استقصاء الدخل والسجلات الإدارية ذات الصلة، من قبيل السجلات الضريبية وسجلات الضمان الاجتماعي، لضمان التغطية المثلى للبيانات وشموليتها ودقتها.

التصنيف والتقييم والتقدير والتحليل والنشر

التصنيف

٨٦ - ينبغي تصنيف الدخل حسب أنواع المصادر وبالتفصيل المناسب قدر الإمكان حسب وسائل الدفع بحيث يكون للمستخدمين خيار إدراج أو استبعاد الإيرادات العينية، من أجل تسهيل عمليات المقارنة الدولية على سبيل المثال.

٨٧ - وينبغي الإبلاغ عن نفقات الأسر المعيشية بأسلوب يتيح تصنيفها في شتى الطرق لاستيفاء مختلف أغراض التحليل والوصف. وينبغي أن تكون مصنفة بأسلوب يفيد التحليل على المستوى الوطني، ولا سيّما لأغراض جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك. إلا أنه لتعزيز قابلية المقارنة على المستوى الدولي، ينبغي أن تكون نظم التصنيف الوطنية لنفقات الأسرة المعيشية متفقة قدر الإمكان مع تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، على الأقل على مستوى الأقسام. وينبغي عند الإمكان

إتاحة المعلومات من أجل إعادة تجميع النفقات تحت الفئات ذات الصلة لتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض على الأقل على مستوى المجموعات (الثلاثية الأرقام).

التقييم

٨٨ - ينبغي للدخل العيني (السلع والخدمات) وغير ذلك من السلع المتلقاة كتحويلات عينية أن تقيّم بأسعار السلع والخدمات المساوية لها في السوق. وينبغي للسلع المنتجة ذاتياً للاستهلاك الخاص أن تقيم بأسعار السلع المساوية لها في السوق عند تقدير الإنفاق الاستهلاكي وبأسعار المنتج أو الأسعار الأساسية عند تقدير دخل الأسرة المعيشية. وعندما يكون ذلك غير ممكن أو غير مستحسن، يمكن استخدام التقييم الذاتي من جانب المجيب في الحالتين. وينبغي جمع البيانات عن الكميات المكتسبة والقيم التي قدرها المستجيبون. وقد تكون الأسعار ذات الصلة مطلوبة كذلك.

٨٩ - ولتحقيق التماسك مع نظام الحسابات الوطنية، ينبغي تقييم خدمات المساكن التي يشغلها مالكها كقيمة معادلة للإيجار عند تقدير الإنفاق الاستهلاكي. ولتقدير دخل الأسرة المعيشية، ينبغي إستقطاع تكاليف السكن التي يدفعها المالك في العادة من القيمة المعادلة للإيجار. ويمكن أن تشمل هذه التكاليف الضرائب على الملكية وتأمين الملكية وتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير وفوائد الرهون العقارية ورسوم شبكات المياه والمجاري وتكاليف إصلاح وصيانة المسكن. وينبغي إتاحة تفاصيل التكاليف لتسهيل مختلف مستلزمات التحليل والوصف أي القابلية للمقارنة على المستوى الدولي.

٩٠ - ورهناً بالظروف الوطنية، يمكن إعتماد نهج تكاليف المستخدم للإنفاق الاستهلاكي للمساكن التي يشغلها مالكها ويمكن استخدام الفائدة على القيمة الصافية للمسكن من أجل القياس المقابل لدخل الأسرة المعيشية. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت أسواق الإيجارات محدودة أو لم تكن موجودة، يمكن استخدام هذا النهج أو النفقات النثرية لأصحاب المسكن الذي يشغلونه. وفي هذه الحالة الأخيرة تجدر الملاحظة بأن الإنفاق السكني المقدر المشتق يشمل بعض التكاليف غير الاستهلاكية وأنه ليس هناك إضافات مقابلة لدخل الأسرة المعيشية.

٩١ - ولتقدير الإنفاق الاستهلاكي للمساكن التي يشغلها مالكها ينبغي جمع البيانات بشأن:

(أ) سمات المسكن (سنة وحجم ونوع البناء والمرافق وتكاليف الصيانة والإصلاح ووضع الجوار)؛

(ب) إيجارات المساكن المؤجرة (من استقصاء أو من مصادر أخرى) والقيمة السوقية للمساكن؛

(ج) تكاليف السكن التي يدفعها الملاك في العادة عن جميع المساكن؛

(د) مدة الاستخدام بالنسبة للمنازل المخصصة للإجازات أو لعطلة نهاية الأسبوع؛

(هـ) تقييم المالك لقيمة الإيجار بالنسبة للمساكن التي يشغلها أصحابها، حيثما يكون ذلك ملائماً.

٩٢ - وعندما يستخدم تدفق الخدمات من السلع المعمرة (الرئيسية)، ينبغي تحديد القيمة على النحو المشار إليه أعلاه بالنسبة للمساكن التي يشغلها مالكها لتقدير الإنفاق الاستهلاكي ودخل الأسرة المعيشية على حد سواء. وينبغي جمع البيانات عن سعر الشراء الأصلي وتاريخ هذه السلع المعمرة وسماتها الهامة الأخرى.

٩٣ - وينبغي من حين إلى آخر تقدير قيمة التحويلات الاجتماعية العينية بسبب أهميتها بالنسبة لتحليل الرفاهة عن طريق استخدام منهجية مناسبة. وينبغي جمع البيانات على نحو منتظم من الاستقصاءات عن اختيار مختلف الخدمات، في حين ينبغي الحصول من مصادر أخرى على البيانات عن التكلفة الإجمالية إلى الموردين وعدد المنتفعين.

التقدير

٩٤ - القيم الصفرية والسالبة للدخل أو النفقات هي قيم مشروعة وينبغي استخدامها في حساب دخل الأسرة المعيشية أو إنفاق الأسرة المعيشية. وينبغي إدراج الأسر المعيشية التي تبلغ عن هذه القيم في العدد الإجمالي للأسر المعيشية عند حساب الموارد وغير ذلك من الإحصاءات .

٩٥ - وتوخياً لتسهيل تحليل الإحصاءات ينبغي بذل الجهود لإسناد القيم المفتقدة للمتغيرات (عدم الرد على البند) بالنسبة لفرادى الأسر المعيشية، شريطة ألا يكون عدد هذه الأسر كبيراً على نحو غير ضروري ويكون هناك أساس معقول للقيام بعمليات الإسناد هذه.

٩٦ - وعند إستخدام فترة مرجعية حسابية غير ثابتة، في ظروف مثل فترات التضخم المرتفع، قد يكون هناك حاجة عند تقدير القيم الكلية إلى مراعاة الفوارق المحتملة في أنماط الإنفاق الناشئة عن الفوارق في الأسعار و/ أو الأحجام على مدى فترات محاسبية واستقصائية كاملة.

٩٧ - ويمكن استخدام عوامل الترجيح المناسبة للتكيف مع احتمالات الاختيار وعدم الاستجابة (على افتراض أن ذلك مرتبط بالعوامل المستخدمة للمعاينة بالاحتمالات) ووضع أساس المقارنة فيما يتصل بتوزيع السمات الديموغرافية والجغرافية والمتعلقة بالاستخدام.

التحليل

٩٨ - ينبغي تقصي احتمال وجود ونطاق تحيز يعزى إلى (أ) التقصير في الإبلاغ عن مشتريات بعض أنواع المنتجات من قبيل الكحول، (ب) المبالغة في الإبلاغ عن مشتريات السلع الكمالية، (ج) التقصير في الإبلاغ عن الدخل، (د) تقدير غير مرض للدخل من العمل للحساب الخاص أو دخل الأسر المعيشية الفقيرة.

٩٩ - وينبغي حساب أخطاء المعاينة والإبلاغ عنها من أجل تقديرات الضوابط للمتغيرات الرئيسية والمجموعات الفرعية الهامة عن طريق استخدام صيغة مناسبة لبرامج المعاينة والترجيح المستخدمة في الاستقصاء.

١٠٠ - وعند تحليل البيانات، ينبغي مراعاة آثار حجم وتركيب الأسر المعيشية من خلال تحليل مستقل للأسر المعيشية في مختلف تراكيبها و/أو من خلال استخدام سلم تعادل مناسب. وفي الحالة الأخيرة، ينبغي استخدام ذلك، إما في تقديرات الدخل وإما في تقديرات الإنفاق ولكن ليس في الحالتين عندما يجري تحليلهما معاً.

١٠١ - وينبغي للإحصاءات الموجزة الواردة في الجداول الأساسية أن تشمل، عند الإقتضاء:

(أ) التعداد (تعداد الأشخاص أو الأسر المعيشية)؛

(ب) المتوسطات (الوسط والوسيط) والمجاميع والمعدلات المتصلة بإحصاءات الدخل والإنفاق وحيثما أمكن، أخطاؤها المعيارية.

١٠٢ - وينبغي أن تكون الجداول الأساسية الموضوعة متصلة بمستوى وهيكل (حصص العوامل المكونة) نفقات استهلاك الأسر المعيشية (المجموع والفئات الفرعية للبنود الرئيسية):

(أ) حسب مجموعة دخل الأسرة المعيشية/ قيم التقسيم الجزئي للدخل (مثل الخميس والعشير)؛

(ب) حسب موارد الدخل الرئيسية؛

(ج) حسب سمات الأسرة المعيشية، من قبيل الحجم والتركيب (السن والجنس) والنموذج (الأسر المعيشية المؤلفة من مستخدمين)؛

(د) حسب سمات أفراد الأسرة المعيشية (الوضع الديموغرافي والتعليمي والاجتماعي الاقتصادي والوضع في الاستخدام وما إلى ذلك)؛

(هـ) حسب سمات المسكن (تاريخ البناء وحيازته ومعدل شغله وما إلى ذلك).

وعند الاقتضاء ، ينبغي كذلك أن توضع جداول من (ج) إلى (هـ) عن مستوى دخل الأسرة المعيشية.

١٠٣ - بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الجداول الأساسية التي تصف وضع الأسرة المعيشية مفيدة. ويمكن أن تشمل جداول تربط عدد الأسر المعيشية (أو أفراد الأسر المعيشية) بسمات أفراد الأسر المعيشية وسمات الأسر المعيشية والمصادر الرئيسية للدخل فضلاً عن مجموعات الدخل والإنفاق.

١٠٤ - وينبغي قدر الإمكان أن تكون هذه الجداول الأساسية واردة كذلك حسب الموقع الجغرافي ومستوى التمدن وجنس الشخص أو الرئيس المرجعي (حيثما يكون ذلك مطبقاً)، وأن تكون إذا أمكن، جداول مستقلة عن القيم (المقدرة) النقدية وغير النقدية. كما ينبغي إيراد عدد أو نسبة الأسر المعيشية ذات الإنفاق الصفري على العناصر المكونة الواردة في الجدول.

١٠٥ - ويمكن إجراء تحليل لتوزيع الدخل و/أو الإنفاق الاستهلاكي، بما في ذلك قياس الفقر والتفاوت والاستبعاد الاجتماعي ، عن السكان ككل وعن المجموعات الفرعية الرئيسية. ويمكن إجراء أنواع أخرى من التحليل للمديونية والسكن والصحة والتعليم والسياحة وما إلى ذلك.

١٠٦ - وينبغي قدر الإمكان أن يعكس التحليل مدى الإمكانية المتاحة لشتى الطبقات السكانية للوصول إلى مختلف الخدمات المقدمة عن طريق التحويلات الاجتماعية العينية والمتلقاة مجاناً من الأسر المعيشية الأخرى. وينبغي كذلك مراعاة الادخارات والخصوم عند تحليل إحصاءات الإنفاق.

١٠٧ - وعند مقارنة إحصاءات الدخل والإنفاق من المصادر بالغة الصغر بالمجموعات الكلية من الحسابات الوطنية القائمة على مصادر أخرى، ينبغي مراعاة مختلف أهداف المصادر والفوارق في المفاهيم والقياس في بعض عناصرها المكونة. وقد تكون هذه المقارنات مفيدة لإجراء التحقق المتبادل بين هذه المصادر كخدمة للمستخدمين وكمحاولة إلى تحديد وتفسير الفوارق شريطة ألا يعتبر أحد المصادر بالضرورة أدق من غيره.

النشر

١٠٨ - ينبغي للتقرير الإحصائي الرئيسي أن يتضمن الجداول والمجموعات الأساسية. وينبغي أن يشمل عرضاً موجزاً للمنهجية المستخدمة، بما في ذلك المفاهيم والتعاريف الأساسية وتصميم العينة والاستقصاء فضلاً عن تفاصيل عن جمع البيانات ومعالجتها. وينبغي توفير تقييم لنوعية البيانات وأخطاء المعاينة وعدم المعاينة ومعدلات عدم الاستجابة وأي قضايا رئيسية أخرى تتصل بالإحصاءات. كما ينبغي إتاحة مؤشر عن النطاق والأسلوب المستخدمين في عمليات الإسناد عند نشر الإحصاءات وينبغي تحديد القيم المسندة عند توزيع مجموعات البيانات بالغة الصغر.

١٠٩ - وينبغي قدر الإمكان ودون المساس بسرية المعلومات المجموعة، أن تكون الملفات العمومية (مجموعات البيانات بالغة الصغر والمغفلة) متاحة للمحللين ولسائر المستخدمين المهتمين. وينبغي أن تكون مرفقة على الدوام بوثائق واضحة وشاملة عن جميع جوانب عملية جمع البيانات. وبصورة خاصة، إذا طبق حد أقصى (يقيد نشر القيمة القصوى لأحد المتغيرات) لحماية سرية المعلومات، ينبغي توثيق التفاصيل وتحديد القيم. وبالنظر إلى أن البيانات التي تجمعها الحكومة هي مال عام، ينبغي للملفات العمومية أن تتاح مجاناً أو بكلفة حدية للمؤسسات والوكالات غير التجارية وللباحثين.

١١٠ - بالإضافة إلى نشر التقرير الإحصائي واحتمال توزيع الملفات العمومية ينبغي التعريف بالنتائج الرئيسية للإحصاءات من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية ووسائل الإعلام (المقابلات والمقالات الشعبية والنشرات الإخبارية) وما إلى ذلك. وينبغي تزويد صانعي السياسات بتقارير متعمقة ومركزة وببحوث تحليلية. وينبغي إتاحة جميع الحصائل في شكل مطبوعات ورقية ونماذج الكترونية، من قبيل الاسطوانات وشرائط التسجيل والأقراص المتراصة بذاكرة للقراءة فقط وشبكة الانترنيت.

١١١ - وكمصدر للذاكرة المؤسسية للإجراءات في المستقبل وللإطلاع من جانب الآخرين الذين قد يحتاجون إلى هذه المعلومات، ينبغي إعداد تقرير منهجي مفصل يتضمن كامل تفاصيل الإجراءات المستخدمة والدروس المستمدة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عن العملية برمتهـا.

١١٢ - وينبغي أن يتمشى نشر هذه الاحصاءات مع المباديء الأساسية للإحصاءات الرسمية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجنة الاحصائية للأمم المتحدة (١٩٩٤) والمباديء التوجيهية بشأن نشر ممارسات إحصاءات العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل (١٩٩٨).

التقرير الثالث (مقتطف)

مؤشرات أسعار الاستهلاك

(لا تحوي هذه الوثيقة سوى ترجمة لجدول المحتويات ومقدمة التقرير ومشروع قرار بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك ومرفقات لمشروع القرار، حيث لا يتوفر النص الكامل للتقرير إلا بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية)

فهرس

الصفحة

ترجمة جدول المحتويات 31

مقدمة 33

مقترحات بمشروع قرار بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك 37

المحتويات

١- **مقدمة**

معلومات أساسية تاريخية

آخر التطورات

٢- **أهداف القرار**

٣- **طبيعة مؤشر أسعار الاستهلاك ومدلوله**

٤- **مجالات استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك**

مؤشر أسعار الاستهلاك كمقياس إجمالي للتضخم

٥- **نطاق المؤشر**

الشراء والاستخدام والدفع

٦- **السلة وعوامل الترجيح**

٧- **أخذ العينات من أجل جمع الأسعار**

٨- **حساب المؤشرات**

المجموعات الأساسية

مؤشرات المستوي الأعلى

٩- **مراقبة الأسعار**

جمع المعلومات

عمليات الاستبدال

١٠- **تغير النوعية**

١١- **الدقة**

١٢- **نشر المعلومات**

١٣- **التشاور والأمانة**

المرفقات

المرفق ١- مقترحات بمشروع قرار بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك

الملحق ١ - المصطلحات والتعاريف

الملحق ٢ - أساليب تكييف النوعية

الملحق ٣ - أنواع الأخطاء

الملحق ٤ - تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

المرفق ٢- قرار بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك، اعتمده المؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، ١٩٨٧

١ - مقدمــة

١- قد يكون مؤشر أسعار الاستهلاك أهم رقم إحصائي وحيد يصدر على أساس منتظم عن الوكالات الإحصائية الوطنية. وقد اضطلع وسيستمر في الاضطلاع بدور هام في تحديد السياسات الاقتصادية والنقدية الوطنية، تليه مباشرة المشاريع التجارية والأسر المعيشية، بالنظر إلى أن الالتزامات التعاقدية ومعدلات الفوائد والدفع غالباً ما تتكيف وفقاً لحركات مؤشر أسعار الاستهلاك أو تتأثر بها. وما من عجب في أن تكون قضايا القياس قد جذبت اهتماماً كبيراً بمرور السنوات، نظراً إلى أهمية مؤشر أسعار الاستهلاك.

معلومات أساسية تاريخية

٢- جرت العادة منذ فترة طويلة في مكتب العمل الدولي، وهو الوكالة المسؤولة عن موضوع مؤشرات أسعار الاستهلاك داخل منظومة الأمم المتحدة، على أن يحرص المكتب على أن تعكس المعايير الدولية عن الموضوع أفضل الممارسات ومجالات التقدم المنهجية الجارية. وقد اعتمد أول قرار لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٢٥ في المؤتمر الدولي الثاني لخبراء إحصاءات العمل تبعه من ثم قرارات مراجعة اعتمدت في المؤتمر السادس (١٩٤٧) والمؤتمر العاشر (١٩٦٢) والمؤتمر الرابع عشر (١٩٨٧) لخبراء إحصاءات العمل.

٣- وعند اعتماد قرار عام ١٩٢٥ كان السبب الرئيسي الداعي إلى جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك هو استخدامه من أجل تكييف الأجور للتعويض عن التغيرات في تكلفة المعيشة. وأشارت المجموعة الأولى للمعايير بناء على ذلك إلى مؤشرات " تكلفة المعيشة" وليس إلى مؤشرات أسعار الاستهلاك. وجرت العادة من ثم على استعمال تعبير "مؤشر تكلفة المعيشة" وتعبير " مؤشر أسعار الاستهلاك" على أنهما مترادفان ويمكن استبدال أحدهما بالآخر.

٤- وفيما بعد، أقيم تمييز بين مفهوم "مؤشر تكلفة المعيشة" المقصود به قياس التغير في تكلفة المحافظة على مستوى معيشة معين وبين مفهوم "مؤشر الأسعار الصرف" المقصود به قياس التغير في تكلفة شراء مجموعة محددة أو "سلة" من السلع الاستهلاكية والخدمات. ولهذا السبب، قرر المؤتمر الدولي العاشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ١٩٦٢ أن يعتمد تعبيراً أعم هو تعبير "مؤشر أسعار الاستهلاك" يمكن أن يفهم منه أنه يشير إلى المفهومين معاً.

٥- وشمل قرار عام ١٩٨٧ جوانب هامة من مؤشر أسعار الاستهلاك، من قبيل نطاقه وتعريف المجموعات الأساسية واشتقاق عوامل الترجيح وأخذ العينات وإجراءات جمع بيانات الأسعار ومشاكل الاستبدال وما إلى ذلك. وفي عام ١٩٨٩، نشر مكتب العمل الدولي كتيباً عن الأساليب المعتمدة في هذا الصدد، قدم فيه مباديء توجيهية للبلدان عن التطبيق العملي للمعايير.

آخر التطورات

٦- في السنوات التي تلت صدور كتيب عام ١٩٨٩، بات من الواضح أن عدداً من المشاكل المنهجية البارزة والمثيرة للجدل تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل. وصدرت تعليقات كثيرة حول مصادر التحيز المحتملة في تقديرات مؤشر أسعار الاستهلاك. وأثيرت التساؤلات حول معالجة التغيرات في النوعية والسلع الجديدة وحول اختيار صيغة المؤشر وملاءمة ومدة عوامل الترجيح المستخدمة وما إلى ذلك. وأفضى التخوف من احتمال ألا يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك حركات الأسعار الحقيقية تمثيلاً مناسباً، إلى قيام وكالات إحصائية كثيرة بإعادة النظر في المنهجية المستخدمة لإعداد تقديرات مؤشر أسعار الاستهلاك وبإدخال تغييرات كثيرة عليها.

٧- وأجري قدر كبير من البحوث حول منهجية مؤشرات الأسعار على المستوى الدولي نتيجة تشكيل *فريق العمل الدولي المعني بالأرقام القياسية للأسعار*. وقد أنشئ هذا الفريق المعروف كذلك بإسم " مجموعة أوتاوا" في عام ١٩٩٤ برعاية اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة بهدف تشجيع

المناقشات التقنية حول الجوانب المفاهيمية لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبصورة خاصة حول إمكانية تقدير جوانب التحيز في مؤشر أسعار الاستهلاك، المرتبط بالتغيرات في النوعية وظهور منتجات جديدة وما إلى ذلك وحول المزايا المحتملة (مثل جمع المعلومات عن الأسعار) والعواقب المحتملة لاستخدام بيانات مستمدة بواسطة المسح الشعاعي لرموز القضبان عند نقاط الشراء. وقد قدم ونوقش خلال الاجتماعات السبعة التي عقدتها " مجموعة أوتاوا" بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٣، ما يزيد على مائة بحث عن النظرية والممارسة في مؤشرات الأسعار. وأفادت إحدى حصائل الاجتماعات بأنه بات من الواضح أن هناك أساليب يمكن بواسطتها تحسين المنهجية القائمة لمؤشرات أسعار الاستهلاك وتعزيزها.

٨- وكان التقرير النهائي الذي وضعته اللجنة الاستشارية لدراسة مؤشر أسعار الاستهلاك بالولايات المتحدة، المسماة "لجنة بوسكين" والتي أنشأها المؤتمر المالي لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، قد أثار مجموعة من المناقشات حول تحيز القياس في مؤشر أسعار الاستهلاك. وناقش التقرير مصادر التحيز المحتملة في مؤشر أسعار الاستهلاك، من قبيل التحيز في استبدال السلع والتحيز في استبدال منافذ البيع بالتجزئة والتحيز في النوعية وتحيز السلع الجديدة. وقد استرعى هذا التقرير الانتباه إلى قضية دقة وملاءمة مؤشر أسعار الاستهلاك بين مجموعة من المستخدمين في المجتمع الأكاديمي والدوائر التجارية وبين السياسيين.

٩- وركز تقرير لجنة بوسكين كذلك على أنه بالنظر إلى انتشار استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك بالولايات المتحدة لربط الإعانات الحكومية بالمؤشر، من قبيل معاشات التقاعد ومدفوعات الضمان الاجتماعي، فإن من الممكن لأي تحيز محتمل بسيط أن يخلف عواقب مالية تراكمية كبيرة على الميزانية الحكومية على الأمد البعيد.

١٠- وبينت بحوث أجريت في عدد من البلدان الأخرى (استراليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة) أن من الصعب تحديد مقدار الاتجاه في التحيز المحتمل وتقييمه على حد سواء. وهكذا يظل مدى التحيز واتجاهه بل وجوده أمراً يتوقف على الظروف المحددة لكل مجموعة من تقديرات مؤشرات أسعار الاستهلاك ولا يمكن تحديده دائماً بصورة مؤكدة.

١١- وهناك سبب آخر للقلق في هذه القضايا هو الأولوية القصوى الممنوحة لمراقبة التضخم كهدف للسياسة العامة في معظم البلدان، بعد أن شهدت تضخماً مرتفعاً بل تضخماً مفرطاً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. ولم يفض انخفاض معدلات التضخم في أجزاء عديدة من العالم في التسعينات بالمقارنة بالمعدلات المسجلة في السبعينات والثمانينات، إلى فقدان الاهتمام بقضايا القياس؛ بل على العكس من ذلك، أفضى الأمر إلى حفز الطلب على مقاييس أكثر دقة وموثوقية للتضخم. وفي حين قد لا يعتبر أي خطأ أو تحيز في نقطة مئوية أو نقطتين مئويتين في المعدل السنوي للتضخم أمراً هاماً عندما يكون التضخم بنسبة ١٠ أو ٢٠ في المائة أو أكثر من ذلك سنوياً، فإنه يصبح هاماً للغاية عندما يقدر معدل التضخم ذاته بزهاء ١ أو ٢ في المائة فقط.

١٢- وفي الاتحاد الأوروبي، قام المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي مؤخراً بالاشتراك مع السلطات الإحصائية في الدول الأعضاء باستنباط إجراءات ومعايير من اجل وضع مؤشر منسق لأسعار الاستهلاك. وهذا المؤشر هو أحد المؤشرات الرئيسية المستخدمة في تحديد معدلات الفوائد في الاتحاد النقدي الأوروبي. وتقوم السلطات الإحصائية في الدول الأعضاء غير المنتمية إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وبلدان أوروبا الشرقية المزمعة على الانضمام إلى الاتحاد، بإعداد مؤشرات منسقة لأسعار الاستهلاك.

١٣- وقد خلفت البحوث والمناقشات المبينة أعلاه وفرة من المواد التي تتيح فهماً أفضل لمدلول مؤشر أسعار الاستهلاك وحدوده على حد سواء. وهناك الآن وعي متزايد بأنه إذا كان المراد توفير مؤشرات أسعار موثوقة وموضوعية ويمكن التعويل عليها فلا بد من استعراض العناصر التالية ذات الأهمية بالنسبة إلى نوعية ودقة مؤشر أسعار الاستهلاك:

(أ) الصيغة المستخدمة: كان التساؤل عن الصيغة الأنسب للاستخدام في تقدير مؤشر الأسعار الأساسي مهملاً نسبياً إلى أن ألقى عدد من البحوث في التسعينات المزيد من الأضواء

الكاشفة على خصائص المؤشرات الأساسية ومواطن الضعف والقوة النسبية لمختلف إجراءات حسابها؛

(ب) تواتر تحديث عوامل الترجيح؛

(ج) إجراءات تكييف النوعية وإدخال سلع جديدة ومنافذ جديدة؛

(د) الأساليب المستخدمة لاختيار العينات.

١٤- وتشمل القضايا الأخرى التي جرت مناقشتها ما يلي: "١" الحاجة إلى وضع ونشر أكثر من مؤشر لاستيفاء اشتراطات محددة؛ "٢" الحاجة إلى حساب المؤشرات الفرعية عن مختلف المناطق أو المجموعات الاجتماعية الاقتصادية فضلاً عن المؤشرات التحليلية.

١٥- واستجابة لشتى التطورات المبينة أعلاه، كان هناك إقرار وقبول تدريجيان في أواخر التسعينات بالحاجة إلى مراجعة وتحديث كتيب مكتب العمل الدولي وتوزيعه على نطاق واسع. وأنشيء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار في عام ١٩٩٨ لتنسيق جهود وخبرات المنظمات الرئيسية المعنية بالأسعار بهدف إجراء مراجعة ناجحة للمعيار الدولي بشأن الأسعار، ولا سيّما كتيب مؤشر أسعار الاستهلاك[1].

١٦- وقد أوصى المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل المنعقد في عام ١٩٩٨ بأنه ينبغي مراجعة وتحديث وزيادة تطوير المعيار الدولي في مؤشر أسعار الاستهلاك كي يراعي آخر التطورات. وعلى هذا الأساس، دعا مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى اجتماع لخبراء إحصاءات العمل (جنيف، ٢٢-٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، وخصص الجزء الثاني منه (من ٢٦ إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر) لدراسة مؤشرات أسعار الاستهلاك. وقام الاجتماع بالاستناد إلى تقرير أعده مكتب الإحصاءات في مكتب العمل الدولي (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١)، بمناقشة القضايا المندرجة في قياس مؤشر أسعار الاستهلاك. وقد أخذت استنتاجات الاجتماع (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١) في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير ومشروع القرار بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك الوارد في المرفق[2].

١٧- وقد استعين في إعداد هذا التقرير بالمواد المعدة للكتيب المراجع بشأن مؤشر أسعار الاستهلاك[3]، وبالمناقشة التي جرت بين أعضاء فريق الخبراء التقني المعني بمؤشر أسعار الاستهلاك خلال عملية وضع اللمسات الأخيرة على الفصول المتعلقة بالإجراءات العملية لوضع مؤشر أسعار الاستهلاك. واستعين في إعداده كذلك بالتعليقات الصادرة عن مكاتب إحصائية كثيرة حول إمكانية التطبيق العملي للأساليب/ الإجراءات المقترحة والمناقشة في الكتيب. وقد بني التقرير على الشكل التالي: الفصل الأول يقدم معلومات أساسية عامة ويعرض الفصل الثاني أهداف القرار. وتلخص الفصول من ٣ إلى ٥ طبيعة مؤشر أسعار الاستهلاك ومجالات استخدامه والعلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك الموضوع لقياس التغير السعري الصرف والمؤشر الموضوع لقياس التغيرات في التكلفة "الحقيقية" للمعيشة. ويتناول الفصل ٥ نطاق وتغطية مؤشرات أسعار الاستهلاك وانعكاسات استخدام نهج الحيازة أو الاستخدام أو الدفع في التعريف بالاستهلاك. وتتناول الفصول من ٦ إلى ٨ جمع مؤشر أسعار الاستهلاك وتشمل إجراءات الترجيح وأخذ العينات وحساب مؤشرات المستوى الأساسي ومؤشرات المستوى الأعلى. ويتناول الفصلان ٩ و١٠ مسائل جمع الأسعار ومعالجة التغيرات في النوعية. ويستعرض الفصل ١١ شتى مصادر الأخطاء، سواء في

[1] يتألف الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار من ممثلين عن مكتب العمل الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا بالأمم المتحدة والبنك الدولي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وقد أنشئ فريق خبراء تقني لتقديم الإرشاد للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار حول مراجعة كتيب مكتب العمل الدولي بشأن مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عام ١٩٨٩. وللإطلاع على المزيد من المعلومات عن عضوية الفريقين أنظر على العنوان :

http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/guides/cpi/index.htm

[2] يزمع نشره في عام ٢٠٠٣.

جمع الأسعار أو في وضع المؤشر، التي يمكن أن تفضي على وجه الاحتمال إلى الخطأ في المؤشر الإجمالي لأسعار الاستهلاك، مع بعض الأساليب الرامية إلى الحد من هذه الأخطاء أو إزالتها. ويتناول الفصل ١٢ نشر المؤشر ويتناول الفصل الأخير بعض المسائل الأخرى. وختاماً، ترد في المرفق١ مقترحات من أجل مشروع قرار جديد بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك ومرافقه. ويرد في المرفق٢ قرار عام ١٩٨٧ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل.

١٨- وقد وضع مشروع القرار في موازاة الكتيب بشأن مؤشر أسعار الاستهلاك. ولئن كانت هذه الممارسة غير معتادة فإن الضغوط للحصول على الإرشادات الدولية بشأن جمع مؤشر أسعار الاستهلاك كانت كبيرة إلى حد جعلت من المتعذر معها الانتظار ريثما يعتمد المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل قراراً جديداً قبل البدء بالعمل في الكتيب، لأن إنجاز العمل عندها كان سيتطلب بضع سنوات. وبناء على ذلك، تقررت المباشرة في الاجرائين في وقت واحد والتأكد في الوقت ذاته من أنهما متسقان في توصياتهما. ونتيجة لذلك، هدفت المبادئ التوجيهية الموضوعة والمقترحة في مشروع القرار إلى أن تكون مرنة ومتعددة الأغراض وقابلة للتطبيق في جميع البلدان أياً كانت ظروفها الاقتصادية ومستوى التنمية فيها. ويقدم كتيب مؤشر أسعار الاستهلاك قدراً أكبر من التفاصيل والمعلومات والتفسيرات والمسوغات لمنهجية مؤشر أسعار الاستهلاك الموصى بها وللنظرية الاقتصادية الإحصائية ذات الصلة التي يمكن إدراجها في القرار أو في هذا التقرير. ويقدم الكتيب كذلك نظرة عامة عن القضايا النظرية والمفاهيمية التي ينبغي بحثها بعناية عند اتخاذ القرارات بشأن شتى المشاكل التي تواجهها عملية الجمع اليومية لمؤشر أسعار الاستهلاك. ويوثق / يدرس الكتيب مختلف الممارسات المستخدمة في الوقت الحاضر ويشير إلى بدائل الممارسات القائمة، حيثما أمكن، بالإضافة إلى ذكر مزاياها ومساوئها. وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة للكتيب، يتوقع أن تكون الاستنتاجات التي سيتوصل إليها هذا المؤتمر مشمولة في النسخة المطبوعة من الكتيب. ولكن، بالنظر إلى أن من المقصود أن تكون النسخة الالكترونية للكتيب "وثيقة حية" فإن من الممكن عند الضرورة، تعديلها للتصدي على نحو أكثر تفصيلاً لنقاط خاصة تنشأ من المناقشات والتوصيات المعتمدة في هذا المؤتمر.

مقترحات بمشروع قرار بشأن
مؤشرات أسعار الاستهلاك

إن المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل،

إذ يذكر بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك، وإذ يقر باستمرار صلاحية المبادئ الأساسية الموصى بها فيه، ولا سيّما المبدأ القائل بأن مؤشر أسعار الاستهلاك موضوع في المقام الأول لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تحصل عليها مجموعة سكانية مرجعية أو تستخدمها أو تدفع مقابلها،

وإذ يقر بالحاجة إلى تعديل وتوسيع نطاق المعايير القائمة على ضوء التطورات المنهجية والمعلوماتية الأخيرة لتعزيز فائدة المعايير الدولية في مجال توفير مبادئ توجيهية تقنية لجميع البلدان، ولا سيما للبلدان ذات الهياكل الإحصائية الأقل تقدما،

وإذ يقر بأهمية هذه المعايير في تعزيز القدرة على مقارنة الإحصاءات على المستوى الدولي،

وإذ يقر بأن مؤشر أسعار الاستهلاك مستخدم لمجموعة واسعة من الأغراض، وأنه ينبغي تشجيع الحكومات على أن تحدد الأغراض (ذات الأولوية) التي يقصد بمؤشرات أسعار الاستهلاك أن تستوفيها، وأن توفر الموارد الملائمة لجمعها وأن تضمن الاستقلال المهني لمن يقوم بجمعها،

وإذ يقر بأن أهداف مؤشر أسعار الاستهلاك ومجالات استخدامه (ذات الأولوية) تختلف من بلد إلى آخر وأنه لا يمكن بالتالي تطبيق معيار وحيد على الصعيد العالمي،

وإذ يقر بأنه لا بد لمؤشر أسعار الاستهلاك من أن يكون موثوقا للمراقبين والمستخدمين على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وبأن فهما أفضل للمبادئ والإجراءات المستخدمة لجمع المؤشر يعزز ثقة المستخدمين بهذا المؤشر،

يوافق على أن المبادئ والأساليب المستخدمة في تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك ينبغي أن تكون قائمة على المبادئ التوجيهية والأساليب المتفق عليها بصورة عامة بوصفها تشكل ممارسات إحصائية سليمة،

يعتمد، في هذا اليوم .... عام ...، القرار التالي الذي يحل محل القرار السابق المعتمد في عام ١٩٨٧.

طبيعة مؤشر أسعار الاستهلاك ومدلوله

١ - مؤشر أسعار الاستهلاك هو مؤشر اقتصادي جار يوضع لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.

٢ - قد يكون هدف المؤشر قياس التغير عبر الزمن في تكلفة شراء سلة محددة من السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الجودة والسمات الثابتة، مع اختيار بنود السلة بحيث تكون ممثلة لإنفاق الأسر المعيشية خلال سنة أو خلال فترة أخرى. ويدعى مثل هذا المؤشر، مؤشر أسعار السلة الثابتة ويمكن حسابه عن طريق استخدام صيغة المؤشرات من نوع لا سبيرز Laspeyres. وهذا هو نوع المؤشرات الأكثر شيوعا الصادرة عن الوكالات الإحصائية الوطنية.

٣ - قد يكون هدف المؤشر كذلك قياس آثار تغيرات الأسعار على تكلفة التوصل إلى مستوى معيشة (أي مرافق أو رفاهة) يوازي المستوى الذي تحقق أثناء سنة أو أثناء فترة محددة أخرى. ومثل

هذا المؤشر يسمى مؤشر تكلفة المعيشة. وعمليا، لا يمكن حساب مؤشر تكلفة المعيشة مباشرة ولكن يمكن حسابه بالتقريب.

مجالات استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك

٤ - يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك لمجموعة واسعة من الأغراض، أهم غرضين منها هما: "١" تكييف الأجور والإعانات الحكومية وإعانات الضمان الاجتماعي للتعويض، جزئيا أو كليا، عن التغيرات في تكلفة المعيشة أو في أسعار الاستهلاك؛ "٢" توفير قياس متوسط لتضخم الأسعار للقطاع الأسري برمته. وتستخدم المؤشرات الفرعية لمؤشر أسعار الاستهلاك بدورها لإزالة أثر تضخم عناصر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في الحسابات الوطنية وقيمة مبيعات التجزئة للحصول على تقديرات التغيرات في حجمها.

٥ - وتستخدم مؤشرات أسعار الاستهلاك كذلك لأغراض أقل ارتباطا مباشرا بتجارب الأسر المعيشية في مجال الأسعار. وهي تشمل رصد المعدل العام لتضخم الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد وتكييف الرسوم والتكاليف الحكومية وتكييف المدفوعات في العقود التجارية. وفي أنواع الحالات هذه، يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك، إما بسبب عدم وجود أي تدابير أخرى أكثر ملاءمة وإما بسبب السمات الأخرى التي يتسم بها مؤشر أسعار الاستهلاك (من قبيل إتسامه بمظهر قوي وقبول واسع النطاق وبرنامج نشر قابل للتنبوء وما إلى ذلك) وينظر إليها على أنها ترجح على أي نواقص مفاهيمية أو تقنية.

٦ - ونظرا إلى أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد يستخدم لأغراض عديدة، فمن غير المحتمل أن يكون أداؤه وافياً على نحو متساو في جميع التطبيقات. ولعل من المناسب بالتالي وضع عدد من مؤشرات الأسعار البديلة لأغراض محددة إذا كانت اشتراطات المستخدمين تبرر الإنفاق الإضافي. وينبغي أن يكون لكل مؤشر تسمية مناسبة لتجنب اللبس وينبغي تحديد "عنوان" لقياس مؤشر أسعار الاستهلاك تحديدا واضحا.

٧ - وفي الحالات التي يوضع فيها مؤشر واحد، ينبغي أن يكون الاستخدام الرئيسي لهذا المؤشر هو الذي يحدد نوع هذا المؤشر (مؤشر أسعار السلة الثابتة أو مؤشر تكلفة المعيشة)، ومجموعة السلع والخدمات التي يشملها وتغطيته الجغرافية والأسر المعيشية التي يتعلق بها، فضلا عن مفهوم الأسعار والصيغ المستخدمة. وإذا كان هناك مجالات استخدام رئيسية عديدة، من المحتمل أن يستلزم الأمر التوصل إلى حلول وسط فيما يتعلق بطريقة تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك. وينبغي إطلاع المستخدمين على الحلول الوسط التي تم التوصل إليها وعلى القيود المفروضة على مثل هذا المؤشر.

نطاق المؤشر

٨ - يتوقف نطاق المؤشر على الاستخدام الرئيسي المقصود منه، وينبغي أن يحدد من حيث نوع الأسرالمعيشية والمناطق الجغرافية وأنواع السلع الاستهلاكية والخدمات التي اكتسبتها أو استخدمتها أو دفعت مقابلها مجموعة سكانية مرجعية.

٩ - وإذا كان الاستخدام الرئيسي لمؤشرأسعار الاستهلاك هو تسوية الدخل النقدي، فقد تكون مجموعة من الأسر المعيشية ذات الصلة، من قبيل العاملين بأجر أو براتب، هي المجموعة السكانية المستهدفة المناسبة. ولتحقيق هذا الاستخدام، ينبغي تغطية جميع النفقات الاستهلاكية لهذه الأسر المعيشية في الداخل وفي الخارج. وإذا كان الاستخدام الرئيسي لمؤشر أسعار الاستهلاك هو قياس التضخم داخلي المصدر، فقد يكون من الملائم تغطية نفقات الاستهلاك ضمن البلد بدلا من تغطية نفقات الأسر المعيشية المقيمة في البلد.

١٠ - وبصورة عامة، ينبغي تحديد المجموعة السكانية المرجعية لمؤشر وطني تحديدا واسعا للغاية (لتشمل الإنفاق الاستهلاكي للأسرالمعيشية المقيمة في البلد أو الإنفاق الاستهلاكي داخل البلد).

وإذا كان لا بد من استبعاد أي فئة من فئات الدخل أو أنواع الأسر المعيشية أو منطقة جغرافية خاصة لأسباب عملية أو بسبب التكاليف على سبيل المثال، ينبغي آنذاك ذكر ذلك صراحة.

١١ - ويعني النطاق الجغرافي التغطية الجغرافية لعملية لجمع الأسعار ونفقات الاستهلاك لدى المجموعة السكانية المرجعية، وينبغي تحديد هذين العنصرين أوسع تحديد ممكن وعلى نحو ثابت على وجه التفضيل. وإذا كانت عملية جمع الأسعار مقصورة على مناطق معينة بسبب ضيق الموارد، ينبغي آنذاك ذكر ذلك. ويمكن تحديد التغطية الجغرافية لنفقات الاستهلاك إما بتغطية الإنفاق الاستهلاكي للسكان المقيمين (الاستهلاك المقيم) أو الإنفاق الاستهلاكي ضمن البلد (الاستهلاك المحلي).

١٢ - وقد يكون هناك فوارق كبيرة في أنماط الإنفاق و/أو حركات الأسعار بين مجموعات سكانية أو مناطق معينة وقابلة للتحديد. وفي هذه الحالات، يمكن حساب مؤشرات مستقلة فيما يخص هذه المجموعات السكانية أو المناطق، إذا كان هناك طلب كاف يبرر تحمل تكلفة إضافية.

١٣ - وينبغي لمؤشر أسعار الاستهلاك أن يتصل بجميع أنواع السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الأهمية بالنسبة للأسر المعيشية المرجعية، دون إهمال السلع والخدمات التي يمكن اعتبارها غير أساسية أو غير مرغوب فيها. كما ينبغي إدراج السلع والخدمات غير المتوفرة رسمياً، إذا ومتى كان ذلك ممكناً وإذا كان من الممكن أن نتوقع أن يكون الإنفاق على هذه السلع/ الخادمات كبيراً. ويمكن إنشاء مجموعات خاصة لمساعدة المستخدمين الذين يرغبون في استبعاد بعض فئات السلع والخدمات لتطبيقات خاصة أو لأغراض التحليل.

١٤ - أما السلع والخدمات المشتراه لأغراض تجارية والإنفاق على الأصول من قبيل التحف الفنية والاستثمار المالي (لتمييزه عن الخدمات المالية) ومدفوعات ضرائب الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي والغرامات، فلا تعتبر سلعاً استهلاكية أو خدمات وينبغي استبعادها من تغطية المؤشر.

الحيازة أو الاستخدام أو الدفع

١٥ - عند تحديد نطاق المؤشر وزمن تسجيل الاستهلاك وتقييمه، من المهم مراعاة ما إذا كانت الأغراض التي يستخدم المؤشر من أجلها مستوفاة على أفضل وجه عن طريق تعريف الاستهلاك من حيث "الشراء" أو "ا لاستخدام" أو "الدفع"[1]. وبصورة عامة، يعتبر نهج "الحيازة" على أنه النهج الأنسب لمؤشر يزمع استخدامه كمؤشر للاقتصاد الكلي، في حين يعتبر نهج "الدفع" النهج الأنسب لمؤشر التعويض (تسوية الدخل). وقد يكون نهج "الاستخدام"[2] هو الأنسب في حالة مؤشر يرمي إلى قياس التغيرات في تكلفة المعيشة. وينبغي أن يكون القرار المتعلق بالنهج الذي يتعين اتباعه (أو بمزيج من هذه النهج) لمجموعة معينة من السلع/ الخدمات، أن يستند إلى غرض المؤشر فضلاً عن استناده إلى التكاليف ومدى تقبل القرار من جانب المستخدمين الذين ينبغي إطلاعهم على النهج المتبع لمختلف السلع/ الخدمات.

١٦ - وتبرز الفوارق بين النهج الثلاثة أكثر ما تبرز حين يتناول الأمر سلعاً/ خدمات من قبيل المسكن الذي يشغله صاحبه والسلع المعمرة والسلع والخدمات الناشئة عن الاستهلاك للحساب الخاص والسلع المشتراه بالائتمان والأجر المدفوع عيناً والسلع والخدمات المقدمة مجاناً أو بأسعار تدعمها الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

١٧ - والبند الأهم والأكثر تعقيدا من بين البنود المذكورة أعلاه هو المسكن الذي يشغله صاحبه. وفي معظم البلدان، هناك نسبة كبيرة من الأسر المعيشية التي تملك مسكنها وتشغله، ويتسم الإسكان

[1] أنظر الملحق ١.

[2] نظراً إلى الصعوبات العملية في وضع تعريف موحد للاستهلاك وتقدير تدفق الخدمات من سلع دائمة أخرى من حيث "الاستخدام" قد يكون من الضروري اعتماد نهج مختلط – من قبيل نهج "الاستخدام" للمسكن الذي يشغله صاحبه ونهج "الحيازة" أو "المدفوعات" لسائر السلع المعمرة الاستهلاكية الأخرى.

فيها بفترة استخدام طويلة وبتكلفة (سعر) شراء مرتفعة. وبموجب نهج "الشراء"، تستخدم قيمة المساكن الجديدة التي يتم شراؤها في الفترة المرجعية الترجيحية من أجل اشتقاق العامل الترجيحي (ويندرج السعر الكامل للمسكن ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك وقت الشراء، بصرف النظر عن تاريخ الاستهلاك). وبموجب نهج "الدفع"، يعكس العامل الترجيحي المبالغ المدفوعة فعليا من أجل الإسكان (وتندرج الأسعار ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة (أو الفترات) التي تدفع فيها الأسعار)، في حين يركز نهج "الاستخدام" على قيمة تدفق خدمات الإسكان المستهلكة أثناء الفترة المرجعية الترجيحية المقدرة باستخدام تكلفة ضمنية أو نظرية (وتدرج الأسعار أو التكاليف البديلة المقدرة ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك في تاريخ الاستهلاك).

١٨ - وقد يكون الاستهلاك للحساب الخاص والأجر العيني و/ أو السلع والخدمات المقدمة مجانا أو المدعومة من الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح، هامة في بعض البلدان التي يستوفى فيها غرض المؤشر على أفضل وجه عن طريق تعريف الاستهلاك من حيث "الاستخدام" أو "الحيازة" (فهذه السلع خارجة عن نطاق نهج الدفع). ويقتضي إدراج هذه السلع/ الخدمات تقنيات تسعير وتقييم خاصة. ويقوم أحد الخيارات على تقدير أسعارها ونفقاتها على أساس أسعار سلع وخدمات مشابهة مشتراه أو مباعة في السوق. ويقتضي هذا الأمر زيادة عامل الترجيح المطبق على أسعار السوق هذه لإدراج قيمة الصفقات غير التجارية المقابلة. وإذا لم تكن أسعار السوق مناسبة أو كان من غير الممكن الاعتماد عليها على نحو موثوق أو إذا لم يكن هناك أي منفعة في استخدام أسعار مقدرة نظريا، ينبغي بدلاً من ذلك استخدام النفقات والأسعار المدفوعة للمدخلات في إنتاج هذه السلع والخدمات. وينبغي إطلاع المستخدمين على الوسائل المتبعة لمختلف السلع/الخدمات.

السلة وعوامل الترجيح

١٩ - تستمد القرارات بشأن تركيب السلة وعوامل الترجيح مباشرة من اختيار المجموعة السكانية المرجعية والتغطية الجغرافية، كما تستمد من الاختيار بين نهج "الشراء" أو نهج "الاستخدام" أو نهج "الدفع".

٢٠ - وفور تحديد المؤشر، ينبغي تجميع النفقات التي تقع ضمن نطاق هذا المؤشر في فئات متشابهة (مجموعة المنتجات ذات الغرض المشترك (الاستخدام النهائي) أو المنتجات التي تعتبر بدائل لبعضها البعض) حسب نظام تصنيف تسلسلي (أي الأقسام/ المجموعات/ الفئات) لجعل المؤشر مفيدا لأغراض الوصف والتحليل. وينبغي أن يكون التصنيف المستخدم لجمع المؤشرات متسقاً بأكبر قدر الإمكان مع التصنيف المستخدم لإحصاءات إنفاق الأسر المعيشية، وينبغي أن يستوفي احتياجات المستخدمين لمؤشرات فرعية خاصة. ولأغراض المقارنة الدولية، ينبغي للتصنيف أن يكون مطابقاً أو قابلاً للتطابق كذلك مع التصنيف الدولي الموحد للاستهلاك الفردي وفقاً لهدف تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، على الأقل على مستوى أقسامه[3].

٢١ - وتوخياً لتسهيل تحليل وتفسير نتائج المؤشر، قد يكون من المستحسن تصنيف السلع والخدمات وفقاً لمختلف التصنيفات الإضافية (مثل المنشأ والمتانة والسمة الموسمية وما إلى ذلك). وينبغي أن يفضي حساب مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام شتى التصنيفات، إلى النتائج العامة ذاتها التي يفضي إليها المؤشر الأصلي.

٢٢ - وينبغي أن يوفر التصنيف كذلك إطاراً لتوزيع العوامل الترجيحية للإنفاق. فالنفقات الموجودة على أدنى مستوى من نظام التصنيف (على مستوى الفئة) والمعبر عنها كنسبة من مجموع الإنفاق، تحدد عوامل الترجيح التي يتعين استخدامها على هذا المستوى. وتظل عوامل الترجيح هذه ثابتة من فترة إعادة ترجيح إلى أخرى. وعندما يتعين أن تظل عوامل الترجيح ثابتة لسنوات عديدة،

[3] الملحق ٤.

ينبغي اعتماد عوامل الترجيح التي يحتمل أن تكون أشد تمثيلاً للسلوك المعاصر للأسر المعيشية، بدلاً من أن تعكس على نحو دقيق وضع فترة معينة قد تكون غير عادية إلى حد ما.

٢٣ - والمصدران الرئيسيان لاشتقاق العوامل الترجيحية هما النتائج المستمدة من إستقصاءات إنفاق الأسر المعيشية وتقديرات الحسابات الوطنية بشأن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية. والنتائج المستمدة من استقصاء إنفاق الأسر المعيشية أنسب لوضع مؤشر يشمل الإنفاق الاستهلاكي لمجموعات سكانية مرجعية مقيمة داخل البلد، في حين يحتمل أن تكون تقديرات الحسابات الوطنية أكثر ملاءمة لوضع مؤشر يشمل الإنفاق الاستهلاكي داخل البلد. ويتوقف قرار اختيار المصدر أو المصادر التي يتعين استخدامها والطريقة التي ينبغي استخدامها بها، على تحليل حسنات وسيئات كل منها وعلى الغرض الرئيسي للمؤشر.

٢٤ - وينبغي استكمال المعلومات المستمدة من المصدر الرئيسي (استقصاءات إنفاق الأسر المعيشية أو الحسابات الوطنية) بجميع المعلومات الأخرى المتاحة عن نمط الإنفاق. ومصادر هذه المعلومات التي يمكن استخدامها لتجزئة النفقات هي استقصاءات المبيعات في أسواق البيع بالجملة واستقصاءات منافذ البيع واستقصاءات الإنتاج وبيانات الصادرات والواردات والمصادر الإدارية. وبالاستناد إلى هذه البيانات يمكن زيادة تجزئة عوامل ترجيح بعض السلع/ الخدمات حسب المنطقة أو نوع السوق. وفي الحالات التي تستقى فيها البيانات من مصادر مختلفة تتصل بفترات مختلفة، من المهم التأكد قبل توزيع العوامل الترجيحية أن النفقات مكيفة بحيث تتناول الفترة المرجعية ذاتها.

٢٥ - وفي الحالات التي تختلف فيها الفترة المرجعية الترجيحية عن الفترة المرجعية للأسعار، ينبغي تحديث عوامل الترجيح من حيث الأسعار لمراعاة التغيرات في الأسعار بين الفترة المرجعية لعوامل الترجيح والفترة المرجعية للأسعار. وحيثما يحتمل أن تكون العوامل الترجيحية المحدثة من حيث الأسعار أقل تمثيلاً لنمط الاستهلاك في الفترة المرجعية للأسعار، يمكن إهمال هذا الإجراء.

٢٦ - وينبغي إستعراض عوامل الترجيح ومراجعتها عند الاقتضاء كلما توفرت بيانات دقيقة وموثوقة تتيح القيام بذلك، وعلى وجه التفضيل مرة كل خمس سنوات. وإجراء مراجعات دورية أمر هام لتخفيف أثر استبدال السلع/ الخدمات على المؤشر[٤]. وقد يكون هناك حاجة لتحديث عوامل الترجيح الموجودة على أدنى مستوى في تصنيف المؤشرات بالنسبة لبعض الفئات على الأقل، على نحو أكثر تكراراً لأن من المحتمل أن يبطل استعمالها بسرعة أكبر من عوامل الترجيح على المستوى الأعلى.

٢٧ - وعندما تحل سلة جديدة (هيكل و/أو عوامل ترجيح) محل السلة القديمة، ينبغي وضع سلسلة مستمرة من مؤشرات أسعار الاستهلاك عن طريق ربط[٥] المؤشرات القائمة على السلة الجديدة للسلع والخدمات بالمؤشرات القائمة على السلة السابقة. ويتوقف الإجراء الخاص المستخدم لربط سلسلة المؤشرات على التقنية الخاصة المستخدمة لجميع المؤشرات. ويقوم الهدف على ضمان ألا تفضي التقنية المستخدمة لإدخال سلة جديدة إلى أن تغير، من تلقاء ذاتها، مستوى المؤشر.

٢٨ - وينبغي عادة لأنواع السلع والخدمات الجديدة تماماً (أي السلع والخدمات التي لا يمكن تصنيفها في أي فئة من فئات الإنفاق القائمة) أن تؤخذ في الاعتبار لإدراجها خلال عمليات إعادة الترجيح والاستعراض الدولية فقط. وينبغي لأي نموذج أو نوع جديد من المنتجات القائمة التي يمكن أن تندرج ضمن فئة إنفاق قائمة، أن يدرج عند تقييمه بوصفه يملك حصة سوقية كبيرة ومستدامة. وإذا تبين أن هناك تغيراً نوعياً، ينبغي إجراء تكييف نوعي مناسب[٦].

[4] أنظر الملحق ١.

[5] أنظر المرفق ٢.

[6] أنظر المرفق ٢.

٢٩ - وقد تحتاج بعض البنود، من قبيل السلع/ الخدمات الموسمية والتأمين والسلع المستعملة والإنفاق في الخارج والفوائد والإنتاج للحساب الخاص والانفاق على شراء وبناء المساكن، وما إلى ذلك، معالجة خاصة عند وضع عواملها الترجيحية. وهناك بدائل كثيرة لمعالجة هذه البنود وينبغي أن يتحدد الخيار بواسطة الظروف الوطنية والغرض الرئيسي للمؤشر وما إذا كان النهج المستخدم هو نهج الشراء أو الاستعمال أو الدفع.

٣٠ - وينبغي أن تدرج البنود الموسمية في أسفل السلة. ومن الممكن استخدام : "١" نهج العامل الترجيحي الثابت الذي يستعمل العامل الترجيحي ذاته للبند الموسمي في جميع الأشهر باستخدام سعر اعتباري في الأشهر غير الموسمية. "٢" نهج العامل الترجيحي المتغير الذي يكون فيه عامل ترجيح متغير مرتبطاً بالبند في مختلف الأشهر. وينبغي أن يقوم قرار اعتماد النهج على الظروف السائدة في كل بلد، كما ينبغي أن يقوم على معرفة ما إذا كان التركيز على التغييرات قصيرة الأمد (من شهر إلى شهر) أم على تغير المؤشرات على الأمد الطويل.

٣١ - وعندما تكون السلع المستعملة، بما في ذلك المنازل، مدرجة في المؤشر ينبغي عندها أن تكون عوامل ترجيح الإنفاق لهذه السلع قائمة على صافي المبادلات التجارية بهذه السلع، التي تجربها مجموعة سكانية مرجعية مع غيرها، أي مع مروجي هذه السلع أو الأسر المعيشية الخارجة عن المجموعة السكانية المرجعية. وحيثما يكون ذلك أنسب، يمكن استخدام الحيازات دون صافي المبيعات لتقدير عوامل ترجيح السلع المستعملة.

٣٢ - وعندما يدخل الاستهلاك من الإنتاج للحساب الخاص ضمن نطاق المؤشر، ينبغي أن تشمل عوامل الترجيح الإنفاق على الكمية المشتراة بالإضافة إلى قيمة الكمية المستهلكة من الإنتاج للحساب الخاص. وينبغي تقييم الاستهلاك من الإنتاج للحساب الخاص على أساس الأسعار السائدة في السوق، ما لم يكن هناك سبب يدعو إلى الاستنتاج بأن أسعار السوق غير ملائمة. وفي هذه الحالة، يمكن استخدام نفقات وأسعار مدخلات المواد الزراعية بدلاً من ذلك. ويتمثل الخيار الثالث في تقييمه بالاستناد إلى أسعار السوق المكيفة نوعياً.

٣٣ - وفئات الإنفاق في العادة واسعة للغاية بحيث يتعذر استخدامها مباشرة في اختيار المنتجات التمثيلية لتحديد الأسعار. ولا بد من تحديد مستوى أدنى للتفاصيل، كما يتعين اتخاذ القرارات بشأن السلع/ الخدمات التي ينبغي مراقبة أسعارها. وتشمل العوامل التي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار في هذه العملية، الأهمية النسبية لكل سلعة/ خدمة والسلوك السعري المتوقع والسهولة العملية للحصول على أسعار سلع/ خدمات ذات نوعية ثابتة. ومن المهم في عملية الاختيار هذه إدراج سلع/ خدمات يمكن شراؤها بصورة رئيسية من جانب أو من أجل جميع المجموعات الكبرى في المجموعة السكانية المرجعية، أي كما هي محددة حسب الجنس أو السن أو الموقع الجغرافي.

أخذ العينات من أجل جمع الأسعار

٣٤ - مؤشر أسعار الاستهلاك هو تقدير قائم على عينة من الأسر المعيشية لتقدير عوامل الترجيح وعلى عينة من المناطق داخل الأقاليم وعينة من الأسواق وعينة من السلع والخدمات وعينة من العناصر المتنوعة وعينة من الأسعار الملحوظة.

٣٥ - وينبغي لحجم العينات ولأساليب اختيارها بالنسبة للمنافذ والسلع والخدمات التي يتعين مراقبة أسعارها على حد سواء، أن تضمن أن الأسعار المجموعة تمثيلية وكافية لاستيفاء احتياجات دقة المؤشر، بالإضافة إلى ضمان أن تكون عملية الجمع فعالة التكاليف. وينبغي لعينة الأسعار الملحوظة أن تعكس أهمية السلع والخدمات المتوفرة ليشتريها المستهلكون في الفترة المرجعية وعدد المنافذ المناسبة لكل سلعة وخدمة وأنواع هذه المنافذ وتوزعها الجغرافي واختلاف الأسعار في هذه المنافذ.

٣٦ - وأخذ العينات عشوائياً هو الأسلوب المفضل لأنه يتيح تقدير تغير العينات (الأخطاء) ويمكن من تحقيق الاستخدام الأمثل من حجم العينة. إلا أن تنفيذه مكلف ويمكن أن يفضي إلى اختيار سلع/ خدمات يصعب جداً تحديد أسعارها مقابل النوعية الثابتة.

٣٧ - وفي الحالات التي لا تتوفر فيها أطر عينات مناسبة ويكون الحصول عليها أمراً مكلفاً للغاية، لا بد من الحصول بأساليب غير عشوائية على عينات من المنافذ ومن السلع/ الخدمات. ويتعين على خبراء الإحصاءات استخدام جميع المعلومات المتاحة والاعتماد على حسن تقديرهم لضمان اختيار عينات تمثيلية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تطبيق استراتيجية العينات المحدودة[٧]، ولا سيّما حيثما يكون حجم العينات صغيراً.

٣٨ - وتقتضي كفاءة أخذ العينات، سواء بطريقة عشوائية أم مقصودة، أطر عينات محدثة وشاملة للمنافذ والمنتجات. ويمكن استخدام السجلات الإحصائية للمنشآت والأدلة الهاتفية للمنشآت والنتائج المستمدة من استقصاءات نقاط الشراء أو استقصاءات المبيعات في مختلف أنواع المنافذ، كأطر عينات لاختيار المنافذ. كما يمكن استخدام الأدلة المصورة أو غيرها من قوائم المنتجات التي يضعها كبار المصنعين أو بائعي الجملة أو الرابطات التجارية أو قوائم المنتجات الخاصة بمنافذ معينة، من قبيل المخازن الكبرى، بوصفها إطار العينات من أجل اختيار المنتجات. ويمكن للبيانات الممسوحة بواسطة آلات قراءة رموز القضبان عند المرور على الصندوق (قواعد البيانات الإلكترونية) أن تكون مفيدة بصورة خاصة في اختيار السلع والخدمات.

٣٩ - وينبغي استعراض عينة المنافذ وعينة السلع والخدمات استعراضاً دورياً وينبغي تحديثها عند الضرورة للحفاظ على سمتها التمثيلية.

حساب المؤشرات

٤٠ - تحسب مؤشرات أسعار الاستهلاك على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، تحسب مؤشرات المجموعات الأساسية. وفي المرحلة الثانية، تحسب مؤشرات المستوى الأعلى عن طريق تجميع مؤشرات المجموعات الأساسية.

المجموعات الأساسية

٤١ - المجموعة الأساسية هي أصغر مجموعة متجانسة نسبياً من السلع والخدمات التي تكون بيانات الإنفاق متوفرة عنها وموضوعة (مستخدمة) لأغراض مؤشر أسعار الاستهلاك. وهي المجموعة الوحيدة التي يوضع لها مؤشر دون أي عامل ترجيحي صريح للإنفاق، رغم أن أنواعاً أخرى من عوامل الترجيح يمكن أن تستخدم صراحة أو ضمناً في الحساب. وينبغي أن تكون مجموعة السلع والخدمات المشمولة في المجموعة الأساسية، مماثلة في استخدامها النهائي (أي أن تكون بدائل شبه تامة لبعضها الآخر) ويتوقع أن يكون لها حركات أسعار مماثلة. ويمكن تحديدها لا من حيث سماتها فحسب بل من حيث نوع الموقع والمنفذ الذي تباع فيه كذلك. وتتوقف درجة التجانس المحققة عملياً على توافر بيانات الإنفاق المقابلة.

٤٢ - والمؤشر الأساسي هو مؤشر الأسعار لمجموعة أساسية. وبالنظر إلى أنه لا يمكن في العادة ربط عوامل ترجيح الإنفاق بالأسعار/الأرقام النسبية للأسعارعن البنود المشمولة بالعينة ضمن المجموعة الأساسية، يحسب مؤشر المجموعة الأساسية بوصفه متوسطاً غير ترجيحي للأسعار/ الأرقام النسبية للأسعار.

٤٣ - وهناك أساليب مختلفة كثيرة يمكن بواسطتها حساب متوسط الأسعار أو الأرقام النسبية للأسعار. أما الصيغ الثلاث الأكثر شيوعاً فهي معدل المتوسط الحسابي للأسعار والمتوسط الهندسي والمتوسط الحسابي للأرقام النسبية للأسعار. ويتوقف اختيار الصيغة على الحاجة إلى إظهار البدائل ضمن المجموعة الأساسية (ولا سيّما فيما يتعلق بمؤشر تكلفة المعيشة) ودرجة التجانس واختلاف الأسعار وحركات الأسعار وما إلى ذلك. ومن الممكن استخدام صيغ مختلفة لمختلف المجموعات الأساسية ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك ذاته. ويوصى باستخدام صيغة المتوسط

[7] أنظر الملحق ١.

الهندسي كلما كان ذلك ممكناً، وبصورة خاصة في المجموعات الأساسية التي يكون من المعقول الافتراض أن فيها درجة مرتفعة من القابلية للاحلال. وفي الحالات التي لا يكون لدى المستهلكين فيها سوى قدرة محدودة على استبدال المنتجات أو الأماكن أو الحالات التي يمكن أن يصبح فيها سعر من الأسعار صفراً، يوصى بوضع مؤشر المجموعة الأساسية عن طريق استخدام صيغة معدل المتوسط الحسابي للأسعار. وفي حالة مؤشر يقصد به قياس التغير السعري "الصرف"، ينبغي استخدام معدل المتوسط الحسابي للأسعار لجميع المجموعات الأساسية المتجانسة. وينبغي تجنب استخدام صيغة المتوسط الحسابي للأرقام النسبية للأسعار، ولا سيّما في شكلها المتسلسل، لأن من المعروف أنها تفضي إلى تقديرات منحازة لمؤشرات المجموعات الأساسية. وينبغي كلما أمكن حساب مؤشرات المجموعات الأساسية كمتوسطات مرجحة في الحالات التي تعكس فيها عوامل الترجيح مثلاً مبيعات سلع/ خدمات معينة أو حصصاً سوقية أو عوامل ترجيحية اقليمية.

٤٤ - ويمكن حساب المؤشر الأساسي باستخدام الشكل المتسلسل أو الشكل المباشر للصيغة المختارة على السواء. وبصورة عامة، يفضي استخدام شكل متسلسل إلى جعل تقدير الأسعار المفتقدة وإدخال سلع/ خدمات الاحلال أمراً أسهل.

مؤشرات المستوى الأعلى

٤٥ - توضع مؤشرات الأسعار على مستوى الفئة / المجموعة / القسم / المستوى الوطني بوصفها متوسطات مرجحة لمؤشرات المجموعة الأساسية. وهناك أنواع صيغ كثيرة يمكن استخدامها للحصول على متوسط مؤشرات المجموعة الأساسية. وتوخياً للحصول على مؤشر في الوقت المناسب، يتمثل الخيار العملي الوحيد في استخدام صيغة لا تقوم إلا على العوامل الترجيحية الملاحظة لفترة ماضية. وهذه الصيغة هي مؤشر من نوع لاسبيرز، وهي صيغة تستخدمها معظم الوكالات الإحصائية الوطنية. (ولعل البدائل الأخرى هي مؤشر المتوسط الهندسي المرجح ونهج المرونة الثابتة للاحلال. ويقوم هذا النهج على عوامل ترجيح فترة أساسية وعلى تقدير معامل الاحلال لجميع السلع في السلة. ومؤشرات لاسبيرز والمتوسط الهندسي هي حالات خاصة لصيغة المرونة الثابتة للاحلال تكون فيها مرونة الاحلال صفراً وواحداً على التوالي).

٤٦ - ولأغراض التحليل، قد يكون من الملائم حساب المؤشر على نحو استرجاع للماضي عن طريق استخدام إحدى صيغ المؤشرات التي تقوم على السواء على عوامل ترجيح فترة أساسية وعوامل ترجيح الفترة الجارية، من قبيل مؤشر فيشر Fisher أو مؤشر والش Walsh. ومن شأن مقارنة الفارق بين مؤشر من هذا النوع ومؤشر لاسبيرز أن يعطي بعض الدلائل على أثر مشترك لتغير الدخل وتغير الأفضليات وآثار الاحلال على مدى الفترة قيد البحث، وهو أمر يمكن أن يقدم معلومات هامة لواضعي ومستخدمي مؤشر أسعار الاستهلاك. ويتوقع أن ينخفض مقدار الفارق مع تزايد سرعة تحديث عوامل الترجيح في مؤشر لاسبيرز.

٤٧ - ويمكن حساب مؤشرات المستوى الأعلى كمؤشرات مباشرة أو على مرحلتين. ويحسب المؤشر على مرحلتين عن طريق مضاعفة المؤشر للفترة السابقة (الذي يقيس التغير بين الفترة الأساسية والفترة t-1) بقياس مؤشر التغير بين t-1 وt. وينبغي حساب العنصر الأخير بعوامل ترجيح الإنفاق بالأسعار المحدثة التي تقيّم فيها كميات الفترة الأساسية بأسعار فترة المؤشر السابقة (t-1).

مراقبة الأسعار

٤٨ - نوعية المعلومات عن الأسعار هي العامل الحاسم لموثوقية المؤشر. وينبغي وضع أساليب موحدة لجمع ومعالجة المعلومات عن الأسعار، وينبغي اتخاذ الإجراءات الرامية لجمعها على نحو منتظم ودقيق على فترات فاصلة منتظمة. وينبغي أن يكون القائمون بجمع الأسعار مدربين تماماً وخاضعين لإشراف جيد، وينبغي تزويدهم بكتيب شامل يشرح الإجراءات التي يتعين عليهم اتباعها.

جمع المعلومات

٤٩ - هناك مسألة هامة يجدر أخذها في الاعتبار هي مسألة معرفة ما إذا كان ينبغي أن يتصل المؤشر بمتوسط الأسعار الشهري (أو الفصلي) أو بأسعار فترة محددة من الزمن (مثل يوم واحد أو أسبوع واحد في الشهر). ويتصل هذا القرار بعدد من القضايا تشمل استخدام مؤشر والقيمة العملية للقيام بجمع الأسعار ونمط حركات الأسعار. وعندما يكون الهدف هو تحديد الأسعار في لحظة معينة، ينبغي جمع الأسعار طوال عدد محدود جداً من الأيام كل شهر (أو كل فصل). وينبغي أن تكون الفترة الفاصلة بين كل عملية مراقبة للأسعار متماثلة لكل سلعة. وبالنظر إلى تغير طول الشهر (أو الفصل) لا بد من أن يعّرف هذا التماثل بعناية. وعندما يكون الهدف هو وضع متوسط شهري (أو فصلي) للأسعار، ينبغي للأسعار ولا سيما للبنود التي تخضع أسعارها لتغير كبير طوال الشهر أو الفصل، أن تجمع أكثر من مرة أثناء الفترة.

٥٠ - وينبغي ايلاء الاهتمام كذلك للوقت اليومي المختار لمراقبة الأسعار. وفي حالة السلع القابلة للتلف، ينبغي مراقبة الأسعار قبل وقت الإغلاق مباشرة لأن المخزونات يمكن أن تكون منخفضة أو يمكن إغراقها لتقليل الضياع إلى أدنى حد. وفي هذه الحالات الخاصة، قد لا تكون الأسعار الملحوظة تمثيلية.

٥١ - وينبغي القيام بجمع الأسعار من حيث المبدأ في جميع الأقاليم ضمن نطاق المؤشر، ولا سيّما في الأقاليم التي توجد فيها فوارق كبيرة في حركات الأسعار بين المناطق. وحتى في الحالات التي يقدر فيها أن من غير المحتمل أن تتحرك الأسعار على نحو متباين في مختلف المناطق، قد يكون من الضروري مع ذلك جمع الأسعار في جميع المناطق للإبقاء على الثقة بالمؤشر ولرصد ما إذا كانت الأسعار تتحرك على نحو متواز. ويتوقف عدد عمليات مراقبة الأسعار في كل منطقة على أهميتها النسبية إلى مؤشر أسعار الاستهلاك.

٥٢ - وينبغي جمع الأسعار في جميع أنواع المنافذ الهامة، بما في ذلك المنافذ في الهواء الطلق والمنافذ غير المنظمة وفي الأسواق الحرة فضلاً عن الأسواق ذات الأسعار الخاضعة للرقابة. وفي الحالات التي يكون فيها أكثر من نوع واحد من المنافذ هاماً بالنسبة لنوع معين من السلع، ينبغي استخدام متوسط مرجح مناسب في حساب المؤشر.

٥٣ - وينبغي توفير مواصفات تفصيلية لتنوع وحجم السلع التي يتعين جمع المعلومات عن أسعارها. وينبغي أن تكون هذه المواصفات دقيقة بما يكفي لتحديد جميع السمات الضرورية لضمان تحديد أسعار السلع والخدمات المماثلة قدر الإمكان في فترات متتالية في السوق ذاته. وينبغي أن تشمل المواصفات على سبيل المثال الصنع والنموذج والحجم وشروط الدفع وشروط التسليم ونوع الضمانات ونوع المنفذ.

٥٤ - والأسعار التي يجب جمعها هي الأسعار الفعلية للصفقات، بما في ذلك الضرائب غير المباشرة والحسومات غير المشروطة التي تدفعها أو توافق عليها أو تتحمل تكلفتها (راضية) المجموعة السكانية المرجعية. وفي الحالات التي لا تكون فيها الأسعار معروضة أو التي يتعين فيها المساومة في الأسعار، أو حيثما تكون الوحدات الكمية سيئة التحديد أو في الحالات التي قد تنحرف فيها أسعار الشراء الفعلية عن الأسعار المسجلة أو المحددة، قد يكون من الضروري أن يقوم جامعو الأسعار بشراء المواد بغية تحديد أسعار الصفقات. ولا بد من وضع ميزانية لمثل هذه المشتريات. وعندما لا يكون هذا الأمر ممكناً، ينبغي التفكير في استجواب الزبائن عن الأسعار التي دفعوها فعلاً. وينبغي معالجة الاكرامية التي تدفع لقاء الخدمات، عندما يكون الزامياً، كجزء من السعر المدفوع.

٥٥ - وينبغي استبعاد الأسعار الاستثنائية المسندة للسلع التالفة أو التي فقدت رونقها أو المعيبة خلاف ذلك والمباعة بأسعار مخفضة، ما لم يكن بيع مثل هذه المنتجات ظاهرة دائمة ومنتشرة. وينبغي إدراج أسعار البيع والحسومات والأسعار المخفضة والعروض الخاصة عندما تكون مطبقة على جميع الزبائن في فترة مراقبة الأسعار دون أن يكون هناك قيود هامة على الكميات التي يمكن لكل زبون أن يشتريها.

٥٦ - وفي فترات الرقابة على الأسعار أو الإحصاص، عندما تكون الإمدادات المحدودة متاحة بأسعار تظل على مستوى منخفض بموجب تدابير، من قبيل الإعانات المقدمة للبائعين والمشتريات الحكومية والرقابة على الأسعار وما إلى ذلك، ينبغي كذلك جمع هذه الأسعار فضلاً عن الأسعار المفروضة على أي أسواق هامة غير مقيدة. وينبغي الجمع بين مختلف عمليات مراقبة الأسعار على نحو يتيح أفضل استخدام للمعلومات المتوفرة عن الأسعار الفعلية المدفوعة والأهمية النسبية لمختلف أنواع المبيعات.

٥٧ - وفي الحالات التي تجمع فيها الأسعار المنظمة مركزياً أو الأسعار المحددة مركزياً من السلطات التنظيمية، ينبغي إجراء عمليات تحقق للتأكد مما إذا كانت السلع والخدمات المعنية مباعة فعلاً ومما إذا كانت الأسعار مدفوعة فعلاً. وبالنسبة للسلع والخدمات التي تكون الأسعار المدفوعة فيها محددة بفعل مزيج من رسوم الاكتتاب وأسعار القطعة (كما هي الحال بالنسبة للجرائد والصحف والنقل العام والكهرباء والاتصالات) لا بد من ايلاء العناية للتأكد من اعتماد مجموعة تمثيلية للعروض السعرية. ولا بد كذلك من ايلاء العناية للتأكد من مراعاة الفوارق في الأسعار بين مختلف أنواع المستهلكين، كالفوارق المرتبطة بسن المشتري أو بالعضوية في رابطات معينة.

٥٨ - ولكل نوع من السلع/ الخدمات، ينبغي تقصي مختلف البدائل لجمع الأسعار بعناية للتأكد من أن عمليات مراقبة الأسعار يمكن أن تتم على نحو موثوق وفعال. ويمكن أن تشمل أساليب الجمع زيارات إلى المنافذ مع نماذج ورقية أو أجهزة يدوية وإجراء مقابلات مع الزبائن وإجراء مقابلات هاتفية عن طريق الحاسوب وإرسال الاستبيانات بواسطة البريد بالإضافة إلى الكراسات وقوائم الأسعار الصادرة عن كبار موردي الخدمات أو محتكريها (بما في ذلك البيانات الممسوحة) والأسعار المعروضة على الإنترنت. وبالنسبة لكل بديل من هذه البدائل، لا بد من مقارنة مزايا التكلفة المحتملة بتقييم موثوقية ومواتاة كل بديل منها.

٥٩ - وينبغي استعراض المعلومات المجموعة عن الأسعار من أجل مقارنتها بعمليات المراقبة السابقة والتأكد من تماسكها معها ووجود بدائل وتغيرات سعرية كبيرة أو غير عادية والتأكد من أن تحويل أسعار السلع المسّعرة في وحدات متعددة أو في مختلف الكميات محسوبة على النحو الصحيح. وينبغي دراسة تغيرات الأسعار غير العادية أو الكبيرة للغاية لتحديد ما إذا كانت تغيرات سعرية حقيقية أم أنها معزوة إلى تغيرات في النوعية. وينبغي وضع الإجراءات موضع التنفيذ للتحقق من موثوقية جميع عمليات مراقبة الأسعار. ويمكن لهذا الأمر أن يشمل برنامج تسعير مباشر و/أو إعادة تسعير اختيارية لبعض السلع/ الخدمات بعد إتمام عملية المراقبة الأولية بوقت قصير.

٦٠ - وينبغي وضع إجراءات متماسكة لمعالجة عمليات مراقبة الأسعار المفتقدة، من قبيل عدم التمكن من الاتصال بالبائع أو عدم استجابته أو رفض المراقبة بوصفها غير موثوقة أو عدم توفر السلع مؤقتاً. وينبغي تقدير أسعار السلع غير المتوفرة مؤقتاً إلى أن تعود إلى الظهور أو يستعاض عنها، عن طريق استخدام إجراءات تقدير مناسبة، من قبيل الإسناد على أساس تغيرات أسعار سلع موجودة مشابهة. وينبغي تجنب ترحيل آخر سعر ملحوظ، ولا سيّما في فترات التضخم المرتفع. وتجري مناقشة معالجة السلع المختفية على نحو دائم، في الفقرات ٦١-٦٣.

عمليات الاستبدال

٦١ - تكون الاستعاضة عن سلعة ما أمراً ضرورياً عندما تختفي على نحو دائم من منفذ ما، حيثما تكون قد تمت مراقبة سعرها، وقد يكون ذلك ضرورياً أيضاً عندما لا تعود السلعة متوفرة أو عندما تباع بكميات كبيرة أو تحت شروط بيع عادية. وينبغي أن تتم الاستعاضة في الأشهر الثلاثة الأولى (الفصول) التي لا تكون فيها السلعة متوفرة. وينبغي وضع قواعد واضحة ودقيقة لاختيار سلع الاحلال. ورهناً بتواتر أخذ العينات واحتمالات التكييف الدقيق للنوعية، يتعين للبدائل أن تختار: "١" النوع الأكثر شيوعاً بين الأنواع التي تنتمي إلى المجموعة الأساسية ذاتها؛ "٢" أقرب السلع إلى النوع المستبدل؛ "٣" النوع الأكثر احتمالاً أن يكون متوفراً في المستقبل. وينبغي وضع إجراءات دقيقة لتكييف الأسعار فيما يتعلق بالفارق في السمات عندما تكون عمليات الاحلال

ضرورية بحيث يستبعد أثر التغير في النوعية من السعر الملحوظ. وينبغي أن تحدد بوضوح المسؤولية عن إجراء تسويات الأسعار هذه.

٦٢ - وقد يكون من الضروري استبدال منفذ ما إذا تعذر الحصول على الأسعار مثلاً بسبب إقفاله الدائم أو المؤقت أو بسبب تدني سمته التمثيلية أو لأن السوق لم يعد متعاوناً. وينبغي وضع قواعد واضحة بشأن الحالات التي يتعين فيها التوقف عن إجراء مراقبة للأسعار من سوق معيّن، وبشأن معايير اختيار بنود الاستبدال وبشأن عمليات التكييف التي قد يكون إجراؤها مطلوباً لعمليات مراقبة الأسعار و/أو عوامل الترجيح. وينبغي أن تكون هذه القواعد متسقة مع أهداف المؤشر ومع الطريقة التي تحدد بها عينة جمع الأسعار.

٦٣ - ويكون حذف مجموعة أساسية كاملة أمراً ضرورياً إذا اختفت جميع السلع/ الخدمات التي تتضمنها تلك المجموعة الأساسية، من معظم الأسواق أو منها جميعاً وكان من المتعذر تحديد موقع عدد كاف لمواصلة إجراء عمليات مراقبة الأسعار لإصدار مؤشر موثوق لهذه المجموعة الأساسية. وفي مثل هذه الحالات، من الضروري إعادة توزيع العامل الترجيحي المسنوب إلى المجموعة الأساسية على سائر المجموعات الأساسية المدرجة في المستوى التالي للمجموعة.

التغيرات النوعية

٦٤ - ينبغي تسعير السلعة ذاتها في كل فترة، قدر الإمكان. ولكن من الناحية العملية، قد تختلف السلع التي يمكن مراقبتها في فترات زمنية مختلفة، من حيث حجم الرزم والأوزان والكميات وسمات وشروط البيع فضلاً عن سمات أخرى. وعليه، من الضروري رصد السمات ذات الصلة للسلع التي يجري تسعيرها للتأكد من أن أثر لأي تغيرات في النوعية / المنفعة يمكن استبعاده من الأسعار الملحوظة ويمكن تقدير التغير السعري الصرف[٨].

٦٥ - وتحديد التغيرات المحتملة في النوعية / المنفعة أمر أصعب نسبياً فيما يتعلق بالسلع والخدمات المعمرة المعقدة. ومن الضروري بالتالي جمع قدر كبير من المعلومات عن السمات ذات الصلة للبنود التي يجري جمع أسعارها. ويمكن الحصول على هذه المعلومات في سياق جمع الأسعار ولكن غالباً ما تكون أهم مصادر المعلومات عن سمات التغيير، هي منتجو السلع المشمولة أو موردوها أو بائعوها بالجملة، بالإضافة إلى دراسة المقالات والإعلانات في المطبوعات التجارية.

٦٦ - وعندما يتبين أن هناك تغيراً في النوعية، لا بد من إجراء تكييف للسعر بحيث يعكس المؤشر التغير السعري الصرف فقط. وإذا لم يتم ذلك، فإن المؤشر سيسجل تغيراً سعرياً لم يحدث أو أنه لن يسجل تغيراً سعرياً قد حدث. ويتوقف اختيار أسلوب إدخال هذا التعديل على السلع والخدمات الخاصة المشمولة. ولا بد من إيلاء عناية فائقة في هذا الصدد لأن دقة المؤشر الذي سينتج عن ذلك تتوقف على جودة هذه العملية. وينبغي تجنب الافتراض بأن كل تغيرات الأسعار هي انعكاس لتغير النوعية أو الافتراض من جهة أخرى بأن البنود ذات النوعية المختلفة هي متساوية أساساً، لأن ذلك يمكن أن يتسبب بنتيجة منحازة.

٦٧ - ويمكن لأساليب تقدير سعر تكييف النوعية أن تكون:

(أ) *أساليب صريحة (أو مباشرة) لتكييف النوعية* تقدر مباشرة قيمة فارق النوعية بين السلعة القديمة والسلعة الجديدة وتكيف أحد الأسعار وفقاً لذلك. ويجري من ثم تقدير ضمني للتغير السعري الصرف بوصفه الفارق في الأسعار المكيفة.

(ب) *أساليب ضمنية (أو غير مباشرة) لتكييف النوعية* تقدر عامل التغير السعري الصرف في الفارق السعري بين السلع القديمة والسلع الجديدة بالاستناد إلى تغيرات الأسعار الملحوظة لسلع مماثلة. ويعتبر الفارق بين تقدير التغير السعري الصرف والتغير السعري الملحوظ، تغيراً معزواً إلى الفارق في النوعية.

[8] الملحق ١.

ومن المفضل كلما كان ذلك ممكناً، استخدام أسلوب من الأساليب الصريحة لتكييف النوعية لأن الأساليب الضمنية تعتبر بصورة عامة أقل موثوقية وقد تفضي إلى تقديرات منحازة. وبالنظر إلى أن الأساليب الصريحة أكثر تعقيداً واصعب تطبيقاً وأكثر تكلفة، ينبغي أن يكون تطبيقها موجهاً للسلع ذات السمات والعوامل الترجيحية الكبيرة التي تتغير بطرق يسهل وصفها. أما بالنسبة للسلع ذات السمات التي تتغير بطرق يصعب وصفها و/أو ملاحظتها، فيمكن تطبيق الأساليب غير المباشرة. ومن شأن نشر تقديرات الآثار الإجمالية لعمليات تكييف النوعية أن يعزز شفافية عمليات التجميع.

الدقــة

٦٨ - قد تخضع تقديرات مؤشر أسعار الاستهلاك على حد سواء لعدم دقة اختيار العينات وللأخطاء المرتبطة بأخذ العينات أو عدم أخذها[9]، والناشئة من تنوع المصادر. ولا بد لمن يقوم بتجميع مؤشرات أسعار الاستهلاك من أن يكون على دراية بمصادر الخطأ المحتملة وأن يتخذ الإجراءات الكفيلة بتقليل أثرها إلى أدنى حد أثناء عمليات وضع المؤشرات وتجميعها.

٦٩ - وفيما يلي بعض المصادر المعروفة للأخطاء المحتملة سواء في التسعير أو في وضع المؤشر، يمكن أن تؤدي مع الزمن إلى أخطاء كبيرة في إجمالي مؤشر أسعار الاستهلاك: الاختيار غير الصحيح للسلع وعدم صحة مراقبتها وتسجيل أسعارها؛ المراقبة والتكييف غير الصحيحين للتغيرات في النوعية وشكل البضائع والمنافذ الجديدة؛ الإخفاق في إجراء تكييف لمراعاة إحلال السلع والمنافذ (في مؤشر تكلفة المعيشة) أو فقدان السمة التمثيلية (في مؤشر الأسعار "الصرف")؛ استخدام صيغ غير مناسبة لحساب مؤشرات المجموعة الأساسية ومؤشرات المستوى الأعلى.

٧٠ - وبصورة عامة، من شأن التحديث المنتظم لعوامل الترجيح والسلال، واستخدام صيغ مجموعات أساسية غير منحازة وإجراء عمليات التكييف المناسبة للتغير في النوعية وإتاحة المجال على نحو مناسب وصحيح للمنتجات الجديدة وأخذ السلع المستبدلة في الحسبان على نحو صحيح (في مؤشر تكلفة المعيشة) فضلاً عن مراقبة جودة عملية الإنتاج بكاملها، أن تقلل إلى أدنى حد احتمالات أن يعطي المؤشر صورة مضللة.

نشر المعلومات

٧١ - ينبغي حساب تقديرات مؤشر أسعار الاستهلاك ونشرها على الجمهور بأسرع وقت ممكن بعد انتهاء الفترة التي تتناولها ووفقاً لجدول زمني معلن عنه مسبقاً. وينبغي إتاحتها لجميع المستخدمين في الوقت ذاته في شكل ملائم وينبغي أن تكون مرفقة بتفسير منهجي موجز. وينبغي للقواعد المتصلة بنشرها أن تتاح للجمهور وأن يجري التقيد بها بصرامة. وينبغي بصورة خاصة أن تشمل تفاصيل عن الجهة التي حصلت على النتائج قبل نشرها وسبب ذلك وفي ظل أية شروط ولأي مدة سبقت نشرها رسمياً.

٧٢ - وينبغي إصدار المؤشر ونشره شهرياً. وفي حالة البلدان التي لا تملك الموارد اللازمة و/أو ليس فيها طلب قوي من جانب المستخدمين للحصول على سلسلة شهرية، ينبغي إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك ونشره على نحو فصلي أو نصف سنوي.

٧٣ - وينبغي للنشرة الصحفية التي تعرض نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك أن تبين مستوى المؤشر من الفترة المرجعية للمؤشر. ومن المفيد كذلك أن تبين المؤشرات المشتقة، من قبيل المؤشرات التي تظهر التغيرات في المجموعات الرئيسية بين: "١" الشهر الجاري والشهر السابق؛ "٢" الشهر الجاري والشهر ذاته من السنة السابقة؛ "٣" متوسط آخر ١٢ شهراً ومتوسط الأشهر ١٢ السابقة.

[9] الملحق ٣.

وينبغي عرض المؤشرات من حيث تكييفها أو عدم تكييفها موسمياً على السواء، إذا كانت البيانات المكيفة موسمياً متاحة.

٧٤ - وينبغي كذلك إصدار مؤشرات فرعية ونشرها. وينبغي إيلاء الاعتبار لإصدار مؤشرات فرعية لأقسام ومجموعات *تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض للأمم المتحدة*[١٠]. ويمكن إصدار المؤشرات الفرعية لمختلف الأقاليم أو المجموعات الاجتماعية الاقتصادية ومؤشرات البدائل الموضوعة لأغراض تحليلية، ونشرها على الجمهور إذا اعتبر أنها موثوقة وأن إعدادها فعال التكاليف.

٧٥ - وينبغي أن يترافق نشر المؤشر مع تعليقات عليه وتفسيرات له لمساعدة المستخدمين. وينبغي إدراج تحليل لإسهامات شتى السلع/ الخدمات أو مجموعات السلع/ الخدمات في التغير العام وتفسير لأي عامل غير مألوف يمس تغيرات أسعار العوامل الرئيسية المسهمة في التغير العام.

٧٦ - وينبغي تغيير الفترة المرجعية للمؤشر كلما دعت الضرورة إلى ذلك لضمان أن تظل المؤشرات سهلة العرض والفهم. ويمكن اختيار الفترة المرجعية للمؤشر بحيث تتفق مع آخر فترة مرجعية للعوامل الترجيحية أو يمكن وضعها لتتفق مع الفترة الأساسية لسائر السلاسل الإحصائية.

٧٧ - ويمكن تقدير ونشر متوسط الأسعار ومجموعات الأسعار بالنسبة للسلع/ الخدمات الهامة والمتجانسة على نحو معقول، بغية دعم البحوث والاحتياجات التحليلية لدى المستخدمين.

٧٨ - وينبغي ألا تجرى تصحيحات استرجاعية (على سبيل المثال نتيجة لخطأ في عمليات مراقبة الأسعار أو في حساباتها) للمؤشرات المنشورة على الجمهور إلا متى كانت تقديرات المؤشر المقدمة سابقاً محرفة إلى درجة تكفي لإثارة قلق المستخدمين. وينبغي إدخال التصحيحات في أقرب وقت ممكن بعد اكتشافها وإعداد نشرة صحفية ونشرها لتفسير الفوارق.

٧٩ - وتوخياً لضمان ثقة الجمهور في المؤشر، ينبغي نشر وصف كامل لإجراءات جمع البيانات ومنهجية المؤشر وإتاحتها على نطاق واسع. وينبغي أن تشمل الوثائق شرحاً للأهداف الرئيسية للمؤشر وتفاصيل عن عوامل الترجيح وصيغ المؤشرات المستخدمة ودراسة لدقة تقديرات المؤشر حتى وإن كان ذلك مستنداً إلى عمليات تقييم ذاتية فقط. وينبغي عدم الكشف عن الهوية الدقيقة للمنافذ والسلع والخدمات المستخدمة لجمع الأسعار لأن من شأن هذا الأمر أن يؤثر على السمة التمثيلية للمؤشر.

٨٠ - وينبغي تنبيه المستخدمين مسبقاً إلى أي تغييرات يزمع إدخالها على النطاق أو عوامل الترجيح أو المنهجية المستخدمة لتقدير مؤشر أسعار الاستهلاك.

التشاور والنزاهة

٨١ - ينبغي أن تتمتع وكالة تجميع البيانات بالاستقلالية والكفاءة المهنيتين وأن يكون لديها الموارد اللازمة لإصدار مؤشر لأسعار الاستهلاك رفيع المستوى. وينبغي التقيد "بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"[١١] للأمم المتحدة و"المباديء التوجيهية بشأن ممارسات نشر إحصاءات العمل"[١٢] لمكتب العمل الدولي.

٨٢ - وينبغي للوكالة المكلفة بوضع المؤشر أن تستشير ممثلي المستخدمين حول قضايا هامة بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، ولا سيّما أثناء فترات إعداد أي تغييرات على المنهجية المستخدمة في تجميع مؤشر أسعار الاستهلاك. ويقوم أحد أساليب تنظيم هذه المشاورات على إنشاء لجنة أو

[10] الملحق ٤.

[11] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ١٩٩٤.

[12] المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل، ١٩٩٨.

لجان استشارية يمكن أن يكون الشركاء الاجتماعيون، فضلاً عن غيرهم من المستخدمين والخبراء المستقلين، ممثلين فيها.

٨٣ - ومقارنة حركات مؤشر أسعار الاستهلاك في ما بين البلدان أمر صعب بسبب اختلاف نهج القياس التي تستخدمها البلدان لقياس خدمات معينة، ولا سيّما الإسكان والخدمات المالية. ومن شأن استبعاد الإسكان (الإيجارات الفعلية، والإيجارات المحتسبة أو شراء المنازل الجديدة على حد سواء وصيانة وتصليح المساكن) والخدمات المالية من المؤشر الإجمالي أن يجعل التقديرات المستخلصة لتغيرات الأسعار بالنسبة للخدمات المتبقية أكثر قابلية للمقارنة في ما بين البلدان. وعليه، وبالإضافة إلى المؤشر الإجمالي، ينبغي للبلدان إن أمكن، أن تصدر وتوفر بهدف التعميم على المجتمع الدولي مؤشراً يستبعد الإسكان والخدمات المالية. وينبغي التشديد مع ذلك على أنه لا يزال هناك صعوبات، حتى بالنسبة للخدمات المتبقية داخل النطاق، عند إجراء مقارنات دولية للتغيرات في أسعار الاستهلاك.

٨٤ - وينبغي للبلدان أن تزود مكتب العمل الدولي بتقارير عن نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك الوطنية ومعلومات منهجية، في الشكل والتواتر المطلوبين وفي أقرب وقت ممكن يلي نشر النتائج المعنية على الصعيد الوطني.

الملحق ١ بمشروع القرار

المصطلحات والتعاريف

(أ) "السلع الاستهلاكية" هي السلع أو الخدمات التي تستخدمها الأسر المعيشية لاستيفاء الاحتياجات أو الرغبات الفردية مباشرة.

(ب) "النفقات الاستهلاكية" هي الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ويمكن تعريفها بتعابير "الحيازة" أو "الاستخدام" أو "الدفع":

"الحيازة" تشير إلى أن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المشتراه أثناء فترة معينة هي التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، سواء كان ذلك من خلال الشراء أو الإنتاج للحساب الخاص أو كتحويل اجتماعي عيني جرى تلقيه من الحكومة أو من مؤسسات غير هادفة للربح، بصرف النظر عما إذا كان قد دفع لقاءها بالكامل أو عما إذا كانت مستخدمة أثناء الفترة. وتدخل الأسعار في مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة التي يقبل فيها الزبائن الأسعار أو يوافقون عليها، بوصفها متميزة عن الوقت الذي يتم الدفع فيه؛

"الاستخدام" يشير إلى أن القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المستهلكة فعلياً أثناء فترة معينة هي التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان؛ وبالنسبة للسلع المعمرة، يقتضي هذا النهج تقييم الخدمات التي توفرها هذه السلع أثناء الفترة. وتندرج الأسعار (تكاليف الفرصة البديلة) في مؤشر أسعار الاستهلاك في فترة الاستهلاك؛

"الدفع" يشير إلى أن المدفوعات الإجمالية عن السلع والخدمات أثناء فترة معينة هي التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، بصرف النظر عما إذا كانت مقدمة أو مستخدمة أثناء الفترة. وتندرج الأسعار ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة أو الفترات التي يتم الدفع خلالها.

(ج) "نطاق المؤشر" يشير إلى المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية والبنود والأسواق التي يوضع المؤشر من أجلها.

(د) "تغطية" المؤشر هي مجموعة السلع والخدمات التي تجري مراقبة أسعارها لإدراجها في المؤشر. ولأسباب عملية، يمكن أن تكون التغطية أقل من النطاق المحدد للمؤشر.

(هـ) "المجموعة السكانية المرجعية" تشير إلى مجموعة سكانية محددة يوضع المؤشر من أجلها.

(و) "عوامل الترجيح" هي نفقات الاستهلاك الكلية لأي مجموعة من السلع والخدمات، يعبر عنها كنسبة من مجموع نفقات الاستهلاك لجميع السلع والخدمات ضمن نطاق المؤشر في الفترة المرجعية الترجيحية. وهي مجموعة من الأرقام تبلغ الوحدة.

(ز) "تحديث أسعار عوامل الترجيح" هو إجراء يستخدم لجعل عوامل ترجيح الإنفاق تتمشى مع الفترة المرجعية للمؤشر أو مع الفترة المرجعية السعرية. وتحسب عوامل ترجيح الأسعار المحدثة عن طريق ضرب عوامل الترجيح من الفترة المرجعية الترجيحية بالمؤشرات الأساسية التي تقيس التغيرات السعرية بين الفترة المرجعية الترجيحية والفترة المرجعية السعرية وإعادة ترتيبها ليبلغ مجموعها الوحدة.

(ح) "الفترة المرجعية للمؤشر" هي الفترة التي تحدد فيها قيمة المؤشر بمقدار ١٠٠,٠. ويمكن أن يجري ذلك على أساس سنة أو فصل أو شهر واحد.

(ط) "الفترة المرجعية السعرية" هي الفترة التي تقارن أسعارها بأسعار الفترة الجارية. وهي الفترة التي تظهر أسعارها في مخارج كسور الأرقام النسبية للأسعار.

(ي) "الفترة المرجعية الترجيحية" هي الفترة التي تستخدم تقديرات حجم الاستهلاك والعوامل المكونة له فيها لحساب عوامل الترجيح، وتكون سنة عادة.

(ك) أخذ العينات عشوائياً هو اختيار عينة من الوحدات، من قبيل المنافذ أو المنتجات، بطريقة يكون فيها لكل وحدة في الكون احتمال غير صفري معروف للاختيار.

(ل) اختيار عينات محدودة هو إجراء لأخذ العينات يعتمد فيه حد أدنى موضوع سابقاً تكون فيه جميع الوحدات في المجموعة السكانية ذات الصلة التي تبلغ أو تفوق الحد الأدنى صالحة للإدراج في العينة وتكون فيه جميع الوحدات دون الحد الأدنى مستبعدة. ويكون الحد الأدنى في العادة معرفاً من حيث حجم بعض المتغيرات ذات الصلة (من قبيل نسبة مئوية محددة من مجموع المبيعات) وذلك بإدراج أكبر وحدات العينة واستبعاد الباقي.

(م) النفقات الاعتبارية هي النفقات المنسوبة إلى سلعة لم يتم شراؤها، من قبيل بند أنتجته أسرة لاستهلاكها الخاص (بما في ذلك خدمات الإسكان التي يوفرها شاغل المسكن – مالكه)، أو بند تم تلقيه كمدفوعات عينية أو كتحويل مجاني من حكومة أو مؤسسات غير هادفة للربح.

(ن) السعر الاعتباري يشير إلى السعر المقدر لسلعة لم يجر مراقبة سعرها أثناء فترة محددة وهو بالتالي مفتقد. وهو كذلك السعر المنسوب إلى سلعة أسندت نفقاتها، انظر (م).

(س) "المنفذ" يشير إلى متجر أو كشك لعرض السلع أو مؤسسة خدمات أو بائع على الإنترنت أو أي مكان آخر تباع فيه السلع و/أو الخدمات أو تقدم للمستهلكين لاستخدام غير تجاري.

(ع) "إقامة الصلات" تعني الجمع بين سلسلتين متعاقبتين من عمليات مراقبة الأسعار أو مؤشرات الأسعار تتداخلان في فترة أو أكثر، عن طريق إعادة ترتيب إحداهما بحيث تكون القيمة في فترة التداخل هي ذاتها في السلسلتين، وذلك بجمعهما في سلسلة متواصلة وحيدة.

(ف) "السعر" يعّرف بوصفه قيمة وحدة من منتج تكون كمياته متجانسة تماماً لا بالمعنى المادي فحسب بل من حيث عدد سماته الأخرى كذلك.

(ص) "التغير السعري الصرف" هو التغير في سعر سلعة أو خدمة لا يكون معزواً إلى أي تغير في نوعية السلعة أو الخدمة. وعندما تتغير النوعية، يكون التغير السعري الصرف هو التغير السعري المتبقي بعد إزالة الإسهام المقدر للتغير في النوعية في التغير السعري الملحوظ.

(ق) "التكيف النوعي" يشير إلى عملية تكييف الأسعار الملحوظة لسلعة من السلع لإزالة أثر أي تغير في نوعية البند المذكور عبر الزمن بحيث يمكن تحديد التغير السعري الصرف.

(ر) "الاحلال الاستهلاكي" يحدث عندما يقوم المستهلكون، في مواجهة التغيرات في السعر النسبي، بشراء المزيد من السلع التي تكون قد أصبحت أرخص نسبياً وشراء قدر أقل من السلع التي تكون قد أصبحت أغلى نسبياً. ويمكن أن يحدث بين أنواع من البند ذاته أو بين مختلف فئات الإنفاق.

الملحق ٢ بمشروع القرار

أساليب تكييف النوعية

الأساليب الضمنية لتكييف النوعية

١- أسلوب "التداخل" يفترض أن الفرق السعري الكامل عند نقطة مشتركة في الزمن بين بند زائل وبديله، معزو إلى فارق في النوعية.

٢- أسلوب "إجمالي الإسناد الوسطي" يحسب أولاً متوسط التغير السعري للمجموعة الأساسية دون البند الزائل وبديله، ويستخدم من ثم معدل التغير السعري المذكور لإسناد تغير سعري للبند الزائل. ويفترض أن الفارق السعري الصرف بين البند الزائل وبديله يساوي متوسط التغيرات السعرية للبنود الباقية (غير المفتقدة).

٣- أسلوب "الإسناد الوسطي للفئة" هو أحد متغيرات أسلوب إجمالي الإسناد الوسطي. ويكمن الفارق الوحيد في مصدر المعدل المسند للتغير السعري إلى الفترة t+1 للبند الزائل. وبدلاً من استخدام متوسط التغير في المؤشر لجميع البنود غير المفتقدة في المجموعة الأساسية، يقدر المعدل المسند للتغير السعري عن طريق الاكتفاء باستخدام التغيرات السعرية للبنود التي تعتبر متساوية أساساً أو التي جرى تكييف نوعيتها مباشرة.

الأساليب الصريحة لتكييف النوعية

٤- يعتمد أسلوب "تكييف الخبير" على تقدير شخص أو أكثر من الخبراء الصناعيين أو اختصاصيي السلع أو خبراء إحصاءات الأسعار أو القائمين بجمع الأسعار بشأن قيمة أي فارق في النوعية بين منتج قديم ومنتج بديل. وقد لا يعزى أي فارق سعري لتحسن النوعية، كما قد يعزى بعض الفوارق السعرية أو جميعها لتحسن النوعية.

٥- "الفوارق في تكاليف الإنتاج" نهج يعتمد على المعلومات التي يقدمها المصنعون عن تكاليف إنتاج سمات جديدة للبنود المستبدلة (نماذج جديدة) يضاف إليها من ثم هوامش البيع بالتجزئة والضرائب غير المباشرة المرتبطة بها. وهذا النهج قابل للتطبيق عملياً بصورة خاصة في الأسواق التي تضم عدداً ضئيلاً نسبياً من المنتجين ويجري فيها تحديث النماذج على نحو قليل وقابل للتوقع. إلا أنه ينبغي استخدام هذا النهج بحيطة لأن من الممكن أن تفضي تقنيات الإنتاج الجديدة إلى تخفيض التكاليف وإلى تحسين النوعية في آن معاً.

٦- أسلوب "تكييف الكمية" يُطبق على السلع التي تكون فيها سلعة الاحلال من حجم مختلف عن السلعة المتاحة سابقاً. وينبغي ألا يستعمل هذا الأسلوب إلا إذا لم يكن للفوارق في الكميات أثر على نوعية السلعة.

٧- أسلوب "تكلفة الخيار" يكيف سعر سلع الاحلال بالنسبة إلى قيمة السمات الملحوظة الجديدة. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك في إضافة سمة كانت في السابق خياراً مسعراً كمعيار لنموذج سيارة جديدة.

٨- أسلوب الارتداد "الإرضائي" يقدر سعر سلعة ما كدالة للسمات التي تملكها. وتقدر أولاً العلاقة بين الأسعار وجميع سمات تحديد الأسعار الملحوظة وذات الصلة ومن ثم تستخدم النتائج لتقدير آثار التغيرات في هذه السمات على الأسعار.

الملحق ٣ بمشروع القرار

أنواع الأخطاء

- "خطأ تغير النوعية" هو الخطأ الذي يمكن أن يحدث نتيجة لإخفاق المؤشر في إجراء الحسم الصحيح للتغيرات في نوعية السلع والخدمات.
- "خطأ السلع الجديدة" هو الإخفاق إما في تبيان التغيرات السعرية في المنتجات الجديدة التي لم توضع لها عينات بعد، وإما في تبيان الرفاهة التي يكسبها المستهلكون عند ظهور هذه المنتجات، وذلك وفقاً لهدف مؤشر تكلفة المعيشة.
- "خطأ استبدال المنفذ" يمكن أن يحدث عندما يتنقل المستهلكون في مشترياتهم بين منافذ السلعة ذاتها دون أن تنعكس هذه النقلة على نحو سليم في جمع البيانات من أجل المؤشر. وهو ذو صلة بصورة خاصة عند السعي إلى تقدير مؤشر تكلفة المعيشة.
- "خطأ الأسواق الجديدة" هو خطأ مماثل من حيث المفهوم لخطأ السلع الجديدة. وينشأ نتيجة الإخفاق إما في تبيان التغيرات السعرية في منافذ جديدة لم تؤخذ كعينات بعد وإما في تبيان الرفاهة التي يكسبها المستهلكون عند ظهور منافذ جديدة.
- "خطأ الاحلال رفيع المستوى" ينشأ عندما لا يعكس المؤشر الاحلال الاستهلاكي بين الفئات الأساسية للاستهلاك بسبب استخدام أسلوب غير مناسب لتجميع المجموعات الأساسية عند وضع قيمة المؤشر الإجمالية. وهو ذو صلة بمؤشر تكلفة المعيشة فقط وإن كان يمكن تحديد خطأ مماثل (خطأ السمة التمثيلية) من منظور المؤشر السعري الصرف.
- "خطأ المؤشر الأساسي" وينشأ عن استخدام أسلوب غير مناسب لتجميع الأسعار المسجلة عند أدنى مستوى من المجموع. ويمكن لخطأ المؤشر الأساسي أن يتخذ شكلين: خطأ الصيغة وخطأ الاحلال عند المستوى الأدنى. ويعاني المؤشر من خطأ الصيغة إذا كانت النتيجة المحصلة، بسبب سمات الصيغة، منحازة نسبياً بالمقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه النتيجة لو أمكن تقدير التغير السعري الصرف. ويعاني المؤشر من خطأ الاحلال على المستوى الأدنى إذا لم يعكس الاحلال الاستهلاكي بين السلع الواردة في المجموعة الأساسية. وخطأ الاحلال على المستوى الأدنى ذو صلة فقط بمؤشر تكلفة المعيشة.
- "عدم دقة أخذ العينات" وهو ليس خطأً ولكنه نتيجة لاستناد مؤشر أسعار الاستهلاك إلى عينات سكانية وليس إلى قائمة كاملة للسكان.
- "خطأ الاختيار" ينشأ عندما لا تكون عينة مراقبة الأسعار ذات سمة تمثيلية كاملة للسكان المستهدفين للمنافذ و/أو السلع. ويمكن اعتبار الأنواع الأربعة الأولى للأخطاء المعددة أعلاه كحالات خاصة لهذا النوع من الخطأ.

الملحق ٤ بمشروع القرار

هيكل مفصل وملاحظات توضيحية

تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

٠١-١٢ نفقات الاستهلاك الفردي للأسر المعيشية

٠١- الأغذية والمشروبات غير الكحولية

٠١-١ الأغذية

٠١-٢ المشروبات غير الكحولية

٠٢- المشروبات الكحولية والتبغ والمخدرات

٠٢-١ المشروبات الكحولية

٠٢-٢ التبغ

٠٢-٣ المخدرات

٠٣- الملابس والأحذية

٠٣-١ الملابس

٠٣-٢ الأحذية

٠٤- السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

٠٤-١ إيجارات السكن الفعلية

٠٤-٢ إيجارات السكن المحتسبة

٠٤-٣ أعمال صيانة المساكن وإصلاحها

٠٤-٤ إمدادات المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمساكن

٠٤-٥ الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

٠٥- التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت

٠٥-١ الأثاث والتجهيزات والسجاد وغيره من مفروشات الأرض

٠٥-٢ المنسوجات البيتية

٠٥-٣ الأجهزة المنزلية

٠٥-٤ الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية

٠٥-٥ أدوات ومعدات المنازل والحدائق

٠٥-٦ السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الاعتيادية

٠٦- الصحة

٠٦-١ المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية

٠٦-٢ خدمات المرضى الخارجيين

٠٦-٣ خدمات المستشفيات

٠٧- النقل

١-٠٧ شراء المركبات

٢-٠٧ تشغيل معدات النقل الشخصي

٣-٠٧ خدمات النقل

٠٨- الاتصالات

١-٠٨ خدمات البريد

٢-٠٨ معدات الهاتف والفاكس

٣-٠٨ خدمات الهاتف والفاكس

٠٩- الترويح والثقافة

١-٠٩ المعدات السمعية – البصرية ومعدات التصوير وتجهيز المعلومات

٢-٠٩ السلع المعمرة الرئيسية الأخرى المعدة للترويح والثقافة

٣-٠٩ الأصناف والمعدات الترويحية الأخرى والحدائق والحيوانات الأليفة

٤-٠٩ الخدمات الترويحية والثقافية

٥-٠٩ الصحف والكتب والقرطاسية

٦-٠٩ الرحلات السياحية المنظمة

١٠- التعليم

١-١٠ التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي

٢-١٠ التعليم الثانوي

٣-١٠ التعليم بعد الثانوي غير العالي

٤-١٠ التعليم العالي

٥-١٠ التعليم غير المحدد بمستوى

١١- المطاعم والفنادق

١-١١ خدمات تقديم الوجبات

٢-١١ خدمات الإيواء

١٢- السلع والخدمات المتنوعة

١-١٢ العناية الشخصية

٢-١٢ البغاء

٣-١٢ الأمتعة الشخصية غير المصنفة تحت بند آخر

٤-١٢ الحماية الاجتماعية

٥-١٢ التأمين

٦-١٢ الخدمات المالية غير المصنفة تحت بند آخر

٧-١٢ الخدمات الأخرى غير المصنفة تحت بند آخر